



«بيوت القايضة» تحقق 42.8 مليون دينار كويتي إيرادات و 4.04 مليون دينار صافي ربح للنصف الأول 2026

19

الاقتصادية

ALEQTISADYAH



أرباح البنك الأهلي الكويتي- مصر ترتفع 30% إلى 3.1 مليار جنيه مصري في النصف الأول 2026

18

الخميس 30 من صفر 1448 • 13 أغسطس 2026 م • السنة الثالثة جريدة إلكترونية كويتية يومية رقم العدد 733 عدد الصفحات 35

ما آلية التعامل مع التداولات على الشركات التي تقع في أخطاء جسيمة بالبيانات المالية؟

هل يوجد سقف رقمي لهذه الأخطاء، وبعدها يكون هناك تدخل أو إجراء؟ على سبيل المثال بمراجعة التداولات أو فحص تأثيراتها أو إلغائها؟
أيضاً، هل هذا الملف يقع ضمن نطاق حماية المستثمرين والمتعاملين من ممارسات وأخطاء مجالس الإدارات والأجهزة بعض الإفصاحات تُعلن قبل بداية التداولات، وبالتالي يتم قراءتها والتعامل على أساسها.

أمام ذلك التكرار يبرز تساؤل مهم وهو، ما هي آلية التعامل مع الأسهم التي تقع شركاتها في أخطاء مالية جسيمة في البيانات المالية؟ خصوصاً وأن الأرقام هي نقطة ارتكاز أساسية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وهي المؤثر الأول على أداء واتجاه السهم.
هل توجد آلية للتعامل مع هكذا حالات؟ أم أن عذر الخطأ المطبعي يشفع لهذه الأخطاء والتأثيرات؟

في كل فترة إعلانات بيانات مالية، سواء فصلية أو نصف سنوية أو سنوية، كثيراً ما تقع أخطاء رقمية وتتطلب إلزامياً، حسب التعليمات والتشريعات المنظمة، تقديم إفصاحات تصحيحية لتعديل الأرقام.
في كل فترة مالية تتباين الأخطاء بين أخطاء طفيفة وبسيطة مقبولة، وأخطاء بعشرات الملايين، وهي أخطاء جسيمة ولها تأثيراتها.

معلومة جوهريّة:

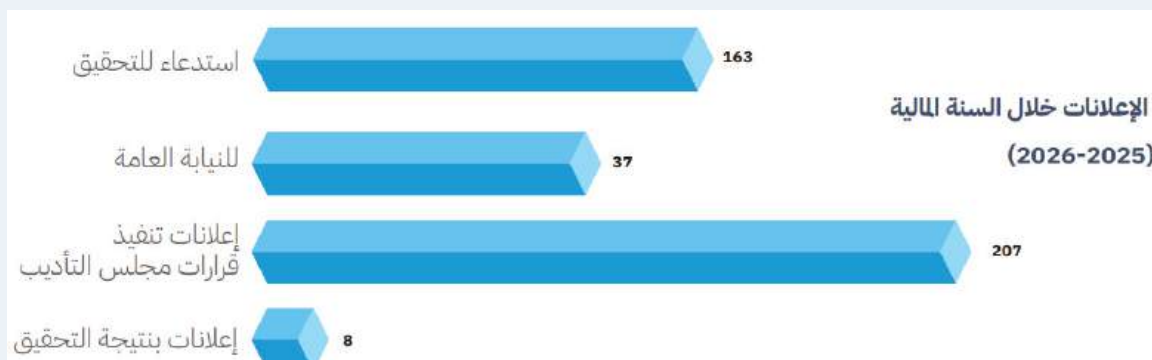
نمو اشتراكات البورصة 9.52%

ارتفعت رسوم الاشتراك في البورصة خلال فترة الأشهر الستة الأولى من 2026 بنسبة 9.42%، حيث بلغت 4.22 مليون دينار، مقارنة مع 3.86 مليون دينار للفترة المقابلة، وهي نتيجة الإدراجات الجديدة.

المقاصة: نمو قوي في العمليات رفع الإيرادات 23.99%

تأكيدات التداول الخارجي ارتفعت 25.9%

ساهمت الشركة الكويتية للمقاصة باصمة إيجابية في نتائج وأعمال شركة البورصة خلال النصف الأول 2026، حيث كشفت «البورصة» أن عمليات «المقاصة» حققت أداءً قوياً بارتفاع الإيرادات بنسبة 23.99% لتصل إلى 2.33 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 1.88 مليون للفترة المقابلة من 2025.
وجاء النمو مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة تأكيدات التداول الخارجي بنسبة 25.96%، حيث ارتفعت من 337 إلى 425 ألف، ونتيجة لذلك زادت إيرادات تأكيدات التداول بنسبة 25.59% لتصل إلى 2.19 مليون دينار، مقارنة مع 1.75 مليون دينار لفترة 2025.



حصلية رقابية نتج عنها 207 قرار تأديبي

«الاستثمارات الوطنية»: خدمات التداول بالهامش متاحة للعملاء إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة أولوية مستقبلية

الاستراتيجية، حيث بلغت نسبة الإنجاز في الخطوة الأولى 100%، وبالانتقال إلى الخطوة الثانية بلغ مستوى التقدم الإجمالي نسبة إنجاز قدرها 55%، فيما بلغت نسبة إنجاز نموذج التشغيل 53%، ونسبة إنجاز الخدمات والمنتجات 37%، كما تقدمت الشركات الاستراتيجية بنسبة إنجاز 84%.
وكشفت الاستثمارات الوطنية النقاب عن أن إطلاق صناديق المؤشرات المتداولة يمثل أولوية استراتيجية للشركة. رقمياً أفادت الشركة أنه في الوقت الذي نمت فيه أرباح الربع الثاني 57.7% مدفوعاً بارتفاع إيرادات الاستثمار وزيادة أتعاب الاستشارات، فقد بلغت الخسائر الشاملة الأخرى على أساس مجمع خلال النصف الأول من 2026 نحو (20.2-) مليون دينار كويتي.



وكشفت الشركة عن أنه سيتم التركيز على القطاع العقاري، وهو قطاع واعد ينماشى مع طموحاتنا في مجال التنويع.
على صعيد متصل أفادت الشركة أنها أحرزت تقدماً في خارطة الطريق

الجديدة قيد التطوير المشترك مع هيئة أسواق المال وبورصة الكويت، وقد وصلت عدة مبادرات حالياً إلى مراحل رقابية متقدمة، ونستهدف طرح المزيد خلال النصف الثاني من 2026.

أوضحت شركة الاستثمارات الوطنية أن تكاليف التمويل شهدت ارتفاعاً طفيفاً، تماشياً مع القروض الجديدة خلال فترة النصف الأول من العام الحالي، وذلك لدعم أنشطة الاستثمار الرئيسية للشركة، موضحة في ذات الوقت أنه بالرغم من ارتفاع نسبة الدين إلى حقوق الملكية لم يتم تسجيل أي تجاوزات لأي من حدود السيولة أو القيود الاستثمارية أو سياسة إدارة رأس المال.
وبينت الشركة أن الأصول المدارة بصورة نشطة ومستثمرة في أسواق دول الخليج العربي تزيد قيمتها عن مليار دولار.
في سياق متصل كشفت «الاستثمارات الوطنية» عن نجاح إطلاق خدمات التداول بالهامش للعملاء خلال الربع الثاني، مشيرة إلى أن لديها مجموعة قوية من المنتجات

الأخطاء المطبعية في البيانات المالية مستمرة

خطأ بقيمة 12.093 مليون في

الموجودات المتداولة بنسبة 237.4%

المطلوبات المتداولة بعد التصحيح إرتفعت

1.731 مليون دينار بنسبة 31.6%

بيت الأوراق المالية : إعادة تصنيف بندي الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة في نموذج النتائج المالية عن الفترة المنتهية في 30 يونيو 2026

البيان الخطأ			
البيان	فترة السنة اشهر الحالية Six Month Current Per	فترة السنة اشهر المقارنة Six Month Comparativ Period	التغيير (%) Change (%)
	2026-06-30	2025-06-30	
صافي الربح (الخسارة) الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company	729,620	(436,316)	267%
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة Basic & Diluted Earnings per Share	1.9 فلس	(1.1) فلس	273%
الموجودات المتداولة Current Assets	5,092,543	4,868,955	5%
إجمالي الموجودات Total Assets	58,102,189	51,565,090	13%
المطلوبات المتداولة Current Liabilities	5,474,747	3,917,514	40%
إجمالي المطلوبات Total Liabilities	15,458,175	10,471,047	48%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم Total Equity attributable to the owners of the Parent Company	42,834,933	41,482,458	3%
إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue	3,218,204	2,533,279	27%
صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)	276,575	316,296	-13%
الخسائر المتراكمة / رأس المال المدفوع Accumulated Loss / Paid-Up Share Capital	-	-	-

البيان الصحيح !			
البيان	فترة السنة اشهر الحالية Six Month Current Per	فترة السنة اشهر المقارنة Six Month Comparativ Period	التغيير (%) Change (%)
	2026-06-30	2025-06-30	
صافي الربح (الخسارة) الخاص بمساهمي الشركة الأم Net Profit (Loss) represents the amount attributable to the owners of the parent Company	729,620	(436,316)	267%
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخففة Basic & Diluted Earnings per Share	1.9 فلس	(1.1) فلس	273%
الموجودات المتداولة Current Assets	17,185,314	16,479,430	4%
إجمالي الموجودات Total Assets	58,102,189	51,565,090	13%
المطلوبات المتداولة Current Liabilities	7,205,532	5,397,499	33%
إجمالي المطلوبات Total Liabilities	15,458,175	10,471,047	48%
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم Total Equity attributable to the owners of the Parent Company	42,834,933	41,482,458	3%
إجمالي الإيرادات التشغيلية Total Operating Revenue	3,218,204	2,533,279	27%
صافي الربح (الخسارة) التشغيلية Net Operating Profit (Loss)	276,575	316,296	-13%
الخسائر المتراكمة / رأس المال المدفوع Accumulated Loss / Paid-Up Share Capital	-	-	-

البيان الخطأ

نشرت شركة بيت الأوراق المالية النتائج المالية عن النصف الأول 2026 وتضمن البيان خطأ مطبعي بفوارق كبيرة في بندي المطلوبات المتداولة والموجودات المتداولة :

المطلوبات المتداولة في البيان الخطأ عن فترة النصف الأول 2026 بلغت 5.474 مليون مقارنة مع 3.917 مليون للنصف المقابل 2025. فيما الموجودات المتداولة للنصف الأول 2026 بلغت 5.092 مليون دينار مقارنة مع 4.868 مليون دينار لفترة النصف الأول 2025.

الأرقام الصحيحة :

في حين أن الأرقام الصحيحة تتضمن فوارق مالية كبيرة كمايلي:

1. المطلوبات المتداولة للنصف الأول 2026 وفقاً للإفصاح التصحيحي تبلغ 7.205 مليون دينار مقارنة مع 5.397 مليون لفترة 2025.

2. الموجودات المتداولة لفترة النصف الأول 2026 تبلغ 17.185 مليون دينار مقارنة مع 16.479 مليون لفترة 2025.

الفارق بالأرقام :

بعد التعديل زادت الموجودات المتداولة 12.093 مليون بنسبة 237.4%.

المطلوبات المتداولة ارتفعت 1.731 مليون دينار بنسبة 31.6%.

البورصة تتماسك وتعود لمسار الربح بقيمة 149 مليون دينار

تفاؤل بورشة نشاط
اقتصادي بعد تبدد
الغيوم الجيوسياسية

القيمة السوقية 53.3
مليار وال خسائر من
بداية العام 0.39%



كتب محمود محمد:

استقرار على مستوى المنطقة . مع الحذر في السوق العقاري واستمرار الأسعار في التراجعات وتخوف أصحاب السيولة من مزيد من الانخفاض يصب هذا التحفظ في توجيه تلك السيولة نحو سوق الأسهم.

وأمس بلغت مكاسب البورصة 149 مليون دينار كويتي وارتفعت القيمة السوقية إلى 53.327 مليار دينار كويتي وبلغت قيمة التداولات 67.85 مليون دينار كويتي .

ارتفعت أسعار أسهم 58 شركة وتراجعت أسعار 59 أخرى ، وتراجعت الصفقات 1.6% وارتفعت كمية الأسهم المتداولة 13.4%.

ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.27%، ونما «العام» بنحو 0.28%، كما صعد المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 0.34% و 0.30% على التوالي، عن مستوى جلسة الثلاثاء الماضي.

ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الرعاية الصحية بنحو 6.35%، فيما تراجع 6 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ 2.48%، واستقر قطاع التأمين.

المالية للشركات ، وقاعدة من الشركات كانت محل ثقة وجاءت نتائجها امتداداً لهذه الثقة نتيجة تنوع مصادر الدخل والإيرادات فيما شركات أخرى لم يتغير الوضع بالنسبة لها سوى نحو مواصلة الأداء السلبي حيث لا نشاط ولا مصادر أرباح تشغيلية أو مستدامة بل عبارة عن مضاربات واستثمارات فإذا كان أداء الأسواق إيجابي ارتفعت أرباحها والعكس .

مراقبون أكدوا على أن هناك عوامل إيجابية كامنة وقد يكون لها تأثير كبير ومضاعف خلال المرحلة المقبلة خصوصاً على الكيانات التي أثبتت كفاءة وتتمتع مراكزها المالية بجدارة واستدامة حيث أن التوزيعات النقدية فضلاً عن توسع العديد من الشركات في تقديم خدمة التداول بالهامش إضافة إلى سيولة البنوك الموجهة للمتاجرة بالأسهم والتي تشهد أفضل حالاتها نتيجة التمويل المستمر وتلبية أغلبية الطلبات.

أيضاً هناك مشاريع قيد الطرح والتنفيذ سواء على صعيد البنية التحتية أو التشريعات التنظيمية ولعل أبرزها ملف الرهن العقاري المنتظر إصداره في أي وقت من العام ، ما يعني أن الأرضية العامة صلبة ومؤهلة والعين فقط على التوصل إلى اتفاق يقود إلى

استعادت بورصة الكويت تماسكها واستقرت نسبياً وحققت مكاسب جيدة بلغت 149 مليون دينار كويتي وهي مكاسب معنوية في مرحلة ضبابية ما بين أوضاع جيوسياسية متقلبة ونتائج أعمال الشركات عن فترة النصف الأول والتي حملت بعض الإيجابيات لعل أبرزها زيادة هامش التوزيعات النقدية من شركة زين لتصل إلى 17%.

وساهمت بعض التحركات المضاربة على الأسهم المنخفضة سعرياً في تعزيز جاذبية الأفراد ، فيما تلاحظ عودة النشاط على عدد من الأسهم القيادية والممتازة والمرتفعة سعرياً باستمرار عمليات الشراء وهي قرارات تدعم الثقة بالدرجة الأولى خصوصاً وأنها تعاملات مؤسسية في غالبيتها.

أيضاً شهدت قيمة الإستثمارات الأجنبية نمواً واستقراراً فوق حاجز 6.5 مليار دينار كويتي ، ما يعكس أولاً استقرار المراكز الأجنبية من جهة وتمسك المستثمرين المؤسسين طويلي الأجل بتلك المراكز . بنسبة كبيرة اتضح الجانب الأكبر من صورة النتائج

أخطاء مطبعية

(2) «جي تي سي» : لا زيادة جديدة لرأس المال

2026/08/12	التاريخ
جي تي سي لوجستيك للنقل والمناولة ش.م.ك.ع	اسم الشركة المدرجة
إفصاح تصحيحي بخصوص نتائج اجتماع مجلس الإدارة	عنوان الإعلان
2025/09/17	تاريخ الإعلان السابق
ذكر زيادة رأس مال عن طريق الخطأ في نموذج نتائج البيانات المالية، حيث ورد في استحقاقات الأسهم وجود زيادة رأس مال 1,500,000 د.ك. ، وتود الشركة أن توضح أن هذه الزيادة حدثت بالفعل في الربع الثاني 2026، ولا يوجد زيادة أخرى خلال العام الجاري، وفي حال أي زيادة مستقبلية سيتم الإعلان عنها حسب الأصول	البيان الخاطئ في الإعلان السابق
وتود الشركة أن توضح أن هذه الزيادة حدثت بالفعل في الربع الثاني 2026، ولا يوجد زيادة أخرى خلال العام الجاري، وفي حال أي زيادة مستقبلية سيتم الإعلان عنها حسب الأصول	تصحيح الخطأ
خطأ مطبعي	بيان سبب الخطأ

(1) «أرزان» خطأ في حساب ربحية السهم بفارق -32.15 %

26	تاريخ الإعلان السابق
خطأ مطبعي في نموذج نتائج البيانات المالية متعلق بربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة حيث لم يتم إدخال بيانات القيمة خلال الفترة ونسبة التغير في الربع الثاني لسنة 2025 و 2026.	البيان الخاطئ في الإعلان السابق
تم إضافة بيانات القيمة الخاصة المتعلقة بربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة ونسبة التغير في الربع الثاني لسنة 2025 و 2026 على النحو التالي:	تصحيح الخطأ
القيمة خلال الفترة 1 ابريل إلى 30 يونيو 2025	
الأساسية : 2.579	
المخفضة: 2.576	
القيمة خلال الفترة 1 ابريل إلى 30 يونيو 2026	
الأساسية : 1.750	
المخفضة: 1.748	
التغير (%):	
الأساسية : -32.15%	
المخفضة: -32.13%	



2.35 مليار دينار إيرادات القطاع المصرفي في 6 أشهر

207.8 مليون توزيعات نقدية عن فترة النصف الأول من بنكين

وصلت أصول البنوك التسع في ختام شهر يونيو السابق إلى 140.03 مليار دينار، مقارنة بـ130.43 مليار دينار في نهاية نفس الشهر من عام 2025. ورغم النمو السنوي الذي يعكس قدرة البنوك العالية على التحوط وامتصاص الصدمات، وتوسع في الميزانيات العمومية مدفوعة بالنشاط، إلا أن إجمالي أصول البنوك التسع قد انخفض عن مستواه في الربع الأول من عام 2026 البالغ 141.18 مليار دينار. ووفق الإحصائية، فقد ارتفعت أصول البنوك التسع كافة على أساس سنوي في الستة أشهر الأولى من العام الحالي، وسجل «الخليج» أكبر معدل نمو سنوي بين أقرانه بـ10.89%، بينما جاء أقل معدل نمو للأصول في القطاع بالبنك الأهلي إذ بلغ 1.18%.

207.8 مليون دينار توزيعات نقدية

أوصى «بيتك» و«التجاري» بتوزيع أرباح مرحلية نقدية على مساهميها عن النصف الأول من عام 2026 بإجمالي يُقدر بـ207.77 مليون دينار، بمعدلات أعلى من الموصى بها في الفترة ذاتها من العام الماضي للبنكين والذي كانت تبلغ 195.73 مليون دينار. ورقمياً قرر «بيتك» توزيع أرباحاً نقدية بواقع 10% من القيمة الاسمية للسهم على المساهمين بإجمالي يقدر بـ184.09 مليون دينار، فيما بلغت نسبة توزيعات «التجاري» 12% من القيمة الاسمية للسهم، بقيمة إجمالية تقدر بـ23.77 مليون دينار.

أرباح النصف الأول

وحققت البنوك الكويتية خلال النصف الأول من عام 2026، نمواً في الأرباح بنسبة 4.58% عند 922.21 مليون دينار في أول 6 أشهر من العام الحالي، مقارنة بـ881.83 مليون دينار في الفترة ذاتها من عام 2025. حيث شهد النصف الأول من 2026 ارتفاعاً بأرباح 8 بنوك في مقدمتها « بيتك » بينما تراجع صافي ربح بنك برقان وحيداً بمعدل سنوي يبلغ 46.58% . 2.35 مليار دينار إيرادات تشغيلية جاء نمو صافي الأرباح الفصلي للبنوك مدعوماً بزخم الأداء التشغيلي رغم التوترات الجيوسياسية بالمنطقة، لترتفع وفق إحصائية «معلومات مباشر» إيرادات التشغيل الإجمالية للبنوك التسع 7.82% على أساس سنوي عند 2.35 مليار دينار في الستة أشهر الأولى من العام الحالي، مقارنة بـ2.18 مليار دينار في النصف الأول من عام 2025. ويعكس نمو الإيرادات التشغيلية استمرار قوة النشاط المصرفي الأساسي وتنوع مصادر الدخل لدى البنوك المدرجة.

أصول بقيمة 9.6 مليار دينار

نجحت التسع البنوك المدرجة في بورصة الكويت في إضافة أصولاً بـ9.60 مليار دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، مُسجلة معدل نمو سنوي يبلغ 7.36%، بحسب إحصائية «معلومات مباشر».

رفعت البنوك المحلية مسار نموها الإيجابي على مستوى أرباحها الفصلي والنصف سنوي خلال عام 2026، مدفوعة بمتانة الأداء التشغيلي، وما واكبه من توسع في قاعدة الأصول الإجمالية، مما دعم الملاءة المالية للقطاع المصرفي، تزامناً مع توصياتها بتوزيعات نقدية مرحلية بقيمة 207.77 مليون دينار. وعلى صعيد الأداء النصف سنوي المجمع فقد ارتفعت أرباح البنوك الكويتية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 7.68% سنوياً عند 513.23 مليون دينار، مقارنة بـ476.61 مليون دينار في الفترة المماثلة من عام 2025.

كما جاءت الأرباح في الربع الثاني 2026 أعلى من مستواها المُسجل في الربع الأول من العام الحالي للبنوك التسع والبالغ 409.37 مليون دينار. ولم يسجل أي بنك خسائر فصلية أو نصفية رغم التوترات الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة وتساعد العمليات العسكرية ، بما يعكس متانة القطاع المصرفي، وقدرة البنوك الكويتية على الحفاظ على ربحيتها، وسط توقعات وكالة التصنيف باستمرار استقرار المؤشرات المالية لبنوك الكويت.

وحققت 8 بنوك نمواً سنوياً في أرباحها الصافية خلال الربع الثاني من العام الحالي، في مقدمتها «الدولي» بمعدل يبلغ 26.32%، بينما تراجع صافي ربح «برقان» وحيداً بـ40.69%.

إفصاحات البورصة

«الأولى»: 6.05 مليون خسارة النصف الأول

تحولت شركة الأولى للاستثمار للخسائر خلال الربع الثاني من عام 2026، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. مُنيت الشركة بخسائر بقيمة 5.95 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقابل 499.11 ألف دينار أرباح في الربع الثاني من العام السابق. وسجلت «الأولى» خسائر خلال النصف الأول من العام الحالي بقيمة 6.05 مليون دينار، مقابل أرباح بـ 354.65 ألف دينار خلال الستة أشهر الأولى من عام 2025. وتراجعت خسائر «الأولى» في الربع الأول من عام 2026 بنحو 32.86% عند 96.99 ألف دينار، مقابل 144.46 ألف دينار في الربع المماثل من العام المنصرم.

«معامل» 1.25 مليون أرباح النصف الأول

ارتفعت أرباح شركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات في الربع الثاني من العام الحالي بنسبة 75.78% سنوياً، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. سجلت «معامل» ربحاً خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026 بقيمة 841.05 ألف دينار، مقابل 478.46 ألف دينار أرباح الربع الثاني من العام السابق. وحققت الشركة ربحاً بقيمة 1.25 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، بارتفاع 21.06% عن مستواه في الفترة ذاتها من عام 2025 البالغ 1.04 مليون دينار. وأرجعت «معامل» ارتفاع الأرباح بشكل رئيسي إلى ارتفاع مجمل الربح نتيجة ارتفاع هوامش الربحية لبعض مشاريع الشركة الحالية.



خسائر «امتيازات القابضة» تقفز 591.04%

قفزت خسائر شركة الامتيازات الخليجية خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 406.98% سنوياً، بفعل عاملين. مُنيت الشركة بخسائر في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 477.37 ألف دينار، مقابل 94.16 ألف دينار خسائر الربع الثاني عام 2025. وارتفعت خسائر «امتيازات» في النصف الأول من العام الحالي بـ591.04% عند 817.18 ألف دينار، مقارنة بخسائر نفس الفترة من العام السابق البالغة 118.26 ألف دينار. وكانت خسائر «امتيازات» قد قفزت في الربع الأول من عام 2026 بنسبة 1310.29% عند 339.81 ألف دينار، مقابل 24.09 ألف دينار في الربع ذاته من 2025.

«استهلاكية» 11.11 ألف خسارة النصف الأول

تراجعت أرباح شركة الوطنية الاستهلاكية القابضة في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 88.12% سنوياً. بلغت أرباح الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 73.32 ألف دينار، مقابل 617 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025. وتحولت «استهلاكية» خلال النصف الأول من عام 2026 للخسائر بنحو 11.11 ألف دينار، مقارنة بـ1.01 مليون دينار أرباح بالفترة ذاتها من العام المنصرم. وعزا البيان النتائج المالية المحققة إلى انخفاض في صافي أرباح الاستثمارات، وارتفاع في المصاريف العمومية والإدارية.

«أولى وقود» 4.19 مليون ربحية 6 أشهر

كشفت القوائم المالية ارتفاع الأرباح الفصلية والنصفية خلال 2026 لشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود. سجلت «أولى وقود» ربحاً خلال الربع الثاني من العام الحالي بقيمة 2.13 مليون دينار، بزيادة 16.51% عن مستواه في الربع ذاته من عام 2025 البالغ 1.83 مليون دينار؛ وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. وحققت الشركة ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بنحو 4.19 مليون دينار، مقابل 3.88 مليون دينار للفترة المناظرة من العام السابق، بنمو سنوي 8.15%. وعزت «أولى وقود» ارتفاع الأرباح إلى زيادة مبيعات الوقود.

«المنار» 1.03 مليون أرباح نصف سنوية

أعلنت شركة المنار للتمويل والإجارة انخفاض أرباحها خلال الربع الثاني من عام 2026 بنحو 11.92% سنوياً؛ ومساهمتها بصندوق الكويت للاستجابة الطارئة بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. سجلت الشركة ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق بقيمة 717.92 ألف دينار، مقابل 815.05 ألف دينار ربح الربع الثاني من 2025. وعلى مستوى النصف الأول من العام الحالي، فقد بلغت أرباح «المنار» 1.03 مليون دينار، مقارنة بـ1.03 مليون دينار ربح الستة أشهر الأولى من العام السابق، بارتفاع هامشي يبلغ 0.04%. كما وافق مجلس ادارة شركة المنار للتمويل والإجارة على مساهمة الشركة بمبلغ قدره 150 ألف دولار أمريكي ، بما يعادل 46 ألف دينار كويتي تقريبا لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة.

إفصاحات البورصة

«الكويت للتأمين» تضيف نشاط إعادة التأمين

تسلمت شركة الكويت للتأمين، الموافقة المشروطة من وحدة تنظيم التأمين على إضافة أعمال إعادة التأمين. وذكرت الشركة في بيانها لبورصة الكويت، أنه جاري العمل على استكمال باقي الإجراءات مع الجهات الرقابية الأخرى، وستقوم الشركة بالإفصاح فوراً عن أي مستجدات في حينها. ونوهت بأنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة تبعاً للمعلومة الجوهرية المعلنة. وكانت «الكويت للتأمين» قد حققت ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 3.75 مليون دينار، بتراجع 42.18% قياساً بـ6.49 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام الماضي.

«سنام» توقع اتفاقية صانع سوق مع «استثمارات»

وقعت شركة مجموعة سنام القابضة اتفاقية خدمات صانع السوق، مع شركة الاستثمارات الوطنية؛ المرخصة لها من قبل هيئة أسواق المال لمزاولة نشاط صانع السوق. وأشارت «سنام» و«استثمارات» في بيانين لبورصة الكويت، إلى أنه سوف يتم العمل بأحكام الاتفاقية وسرياتها، بعد استكمال جميع الإجراءات والمتطلبات اللازمة من قبل صانع السوق.

«كابلات» 11.11% تراجع أرباح النصف الأول

عام 2026 بقيمة 11.74 مليون دينار، بانخفاض 11.11% قياساً بـ13.21 مليون دينار صافي ربح الفترة المناظرة من العام الماضي. وأرجع البيان تراجع صافي الربح النصفى إلى انخفاض الحصة من نتائج الشركات الزميلة، علماً بأن إجمالي الإيرادات التشغيلية قد تراجع 9.50% خلال النصف الأول من عام 2026 عند 53.97 مليون دينار.

ارتفع صافي ربح شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 1.60% على أساس سنوي. بلغت أرباح الشركة في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 10.34 مليون دينار، مقابل 10.17 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2025، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. وحققت «كابلات» ربحاً خلال النصف الأول من

«الصالحية»: استرداد قسيمة مرهونة مقابل قرض

بمبلغ 20.01 مليون دينار كويتي مع أحد البنوك الإسلامية، وذلك لتسوية حد إجارة مع وعد بالشراء بنفس القيمة مع نفس البنك. وذكرت «الصالحية» أنه لا يوجد أثر مالي للمعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة. وفي بيان منفصل، أفصحت الشركة عن قيام عضو مجلس الإدارة سعود الزين ببيع 55.69 ألف سهم من أسهم الصالحية العقارية بتاريخ 12 أغسطس 2026. و تم تنفيذ الصفقة بسعر 0.4023 دينار للسهم، فيما بلغ رصيد الأوراق المالية بعد التعامل الحالي 5.04 مليون سهم.

أعلنت شركة الصالحية العقارية إتمام إجراءات نقل ملكية القسيمة رقم (1) من مشروع توسعة مجمع الصالحية التجاري إلى الشركة، كما شهدت الشركة تنفيذ عملية بيع 55.69 ألف سهم من قبل سعود الزين، وفق بيانين منفصلين لبورصة الكويت. وأوضحت الشركة، أن ذلك بعد تسديد المديونية المترتبة على شراء القسيمة وفق اتفاقية تمويل حد إجارة مع وعد بالشراء مع أحد البنوك الإسلامية، وتقع القسيمة في منطقة القبلة في مدينة الكويت، وتبلغ مساحتها 2.12 متر مربع. وكانت شركة الصالحية العقارية قد وقعت في 21 يوليو 2026 على اتفاقية تورق إسلامي



«بيت الأوراق»: 729.62 ألف أرباح النصف الأول

تراجعت خسائر شركة بيت الأوراق المالية في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 41.67% على أساس سنوي. تكبدت الشركة خسائر بـ148.43 ألف دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو 2026، مقابل 254.47 ألف دينار في الربع الثاني من العام المنصرم. وتحولت «البيت» إلى الربحية في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 729.62 ألف دينار، مقارنة بخسائر الفترة المناظرة من عام 2025 البالغة 436.32 ألف دينار. وكانت «البيت» قد تحولت للربحية خلال الربع الأول من عام 2026 بقيمة 878.05 ألف دينار، مقابل 181.85 ألف دينار خسائر الربع ذاته من العام السابق.

«رشيد النفيسي» ينقل ملكية 30 مليون سهم في «مزايا»

أسهم الشركة بعد تنفيذ التعامل الحالي 54.78 مليون سهم. يُشار إلى أن رأس مال «مزايا» يبلغ 52.56 مليون دينار كويتي، موزع على 525.56 مليون سهم، ويمتلك رشيد يعقوب النفيسي 10.42% في الشركة.

أعلنت شركة المزايا القابضة قيام رئيس مجلس الإدارة رشيد النفيسي بنقل ملكية 30 مليون سهم من أسهم الشركة، وفق بيان لبورصة الكويت الأربعاء. وبحسب البيان، تمت الصفقة بتاريخ 11 أغسطس 2026، ووصل رصيد رشيد النفيسي من

البورصة عطلة في 27 أغسطس

ولفتت إلى أن الدوام الرسمي سوف يستأنف كالمعتاد اعتباراً من يوم الأحد بتاريخ 30 أغسطس الحالي.

أوضحت البورصة أنها ستعطل أعمالها يوم الخميس الموافق 27 أغسطس 2026؛ احتفالاً بحلول المولد النبوي الشريف.

إفصاحات البورصة

«صكوك» : 2.6 مليون أرباح النصف الأول

كشفت القوائم المالية تراجع أرباح شركة صكوك القابضة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 52% على أساس سنوي، بضغط 3 عوامل. بلغت أرباح «صكوك» 780.24 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 1.62 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وسجلت الشركة ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 2.66 مليون دينار، بتراجع 27% قياساً بـ3.65 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق. وأرجع البيان تراجع الأرباح إلى 3 عوامل تتمثل في انخفاض صافي الدخل التشغيلي للفندق، وانخفاض في الإيرادات الإيجارية من العقارات الاستثمارية، وتحميل تكاليف الإجارة لفترة سابقة.

«مراكز» 52.84 ألف أرباح مراكز

حققت شركة «مراكز» أرباحاً بقيمة 15.74 ألف دينار بالربع الثاني من 2026، مقارنة بـ1.89 مليون دينار أرباح لنفس الفترة من عام 2025. وعلي مستوي النتائج النصفية فقد حققت «مراكز» أرباح بقيمة 52.84 ألف دينار، مقابل 1.94 مليون دينار أرباح النصف الأول لعام 2025. وعزا بيان الشركة ذلك إلى الربح من تحسين الإيرادات التشغيلية والتغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية.

«المساكن» 38.64 ألف خسارة 6 أشهر

المماثلة من العام الماضي. وأشار البيان إلى أن الخسائر تتمثل في فوائد مرابحات بنك الكويت الوطني – لندن – بجانب انخفاض الإيرادات بقيمة عقارات لندن التي تم بيعها. وكانت «المساكن» قد تكبدت خسائر في الربع الأول من العام الحالي تبلغ قيمتها 36.48 ألف دينار، مقابل 148.85 ألف دينار خسائر الربع الأول من 2025، بتراجع 75%.

هبطت خسائر شركة المساكن الدولية للتطوير العقاري خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 99.9% على أساس سنوي. مُنيت الشركة بخسائر قيمتها 2.16 ألف دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو المنصرم، مقابل 1.77 مليون دينار خسائر الربع الثاني من 2025. وبلغت خسائر «المساكن» 38.64 ألف دينار خلال النصف الأول من عام 2026، بتراجع 97.98% عن مستواها البالغ 1.92 مليون دينار في الفترة

«جي تي سي» 3.13 مليون أرباح نصف سنوية

12.64% قياساً بـ3.58 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام السابق. يُعزى الانخفاض في صافي الأرباح خلال الفترة بشكل رئيسي إلى تراجع الإيرادات التشغيلية في ظل الظروف الجيوسياسية والاقتصادية السائدة. تضمنت البيانات الزيادة التي قامت بها الشركة في رأس المال خلال الربع الثاني من العام الحالي بواقع 15 مليون سهم، وقيمة إجمالية تقدر بـ1.50 مليون دينار.

انخفض صافي ربح شركة جي تي سي لوجستيك للنقلات والمناولة خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 11.42% على أساس سنوي. بلغ صافي ربح الشركة 1.32 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 1.49 مليون دينار صافي ربح الربع الثاني من عام 2025. وحققت «جي تي سي» ربحاً في النصف الأول من عام 2026 بنحو 3.13 مليون دينار، بانخفاض



«أسمنت بورتلاند» 1.04 مليون أرباح نصف العام

وحققت «بورتلاند» ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 نحو 1.04 مليون دينار، بتراجع 33.63% عن مستواها بذات الفترة من العام المنصرم البالغ 1.57 مليون دينار. وعزا البيان تراجع الأرباح النصفية إلى نقص إجمالي المبيعات، وصافي أرباح الاستثمارات.

قفزت أرباح شركة أسمنت بورتلاند كويت خلال الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 190.9,1% سنوياً. بلغت أرباح الشركة بالثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو السابق 929.64 ألف دينار، مقابل 72.02 ألف دينار في الربع الثاني من عام 2025.

«إسماعيل دشتي» يحول 27.78 ألف سهم في «تنظيف» إلى محفظة استثمارية

واستناداً إلى بيانات البورصة، يبلغ رأسمال «تنظيف» 24.97 مليون دينار موزع على 249.75 مليون سهم مُصدر، وتمتلك مجموعة نزار عبدالرزاق القرطاس أكبر حصة بالشركة بنحو 21.09% يليها شركة مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات بـ16.46%.

أعلنت شركة الوطنية للتنظيف قيام عضو مجلس الإدارة إسماعيل دشتي بتحويل 27.78 ألف سهم من أسهم الشركة مباشرة إلى محفظة استثمارية. وبحسب الإفصاح، تم تنفيذ العملية بتاريخ 10 أغسطس 2026، وبلغت ملكية إسماعيل دشتي بعد التعامل إلى عدد الأسهم ذاته.

«نابيسكو» 8.25 مليون أرباح 6 أشهر

نما صافي ربح شركة الوطنية للخدمات البترولية «نابيسكو» في الربع الثاني من عام 2026 بنسبة 1.33% سنوياً، وذلك بحسب بيان لبورصة الكويت الأربعاء. سجلت الشركة ربحاً بـ3.96 مليون دينار في الثلاثة أشهر المنتهية بـ30 يونيو الماضي، مقابل 3.90 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025. وسجلت «نابيسكو» ربحاً خلال النصف الأول من عام 2026 بقيمة 8.25 مليون دينار، بزيادة 8.03% عن مستواه البالغ 7.64 مليون دينار في الفترة ذاتها من العام السابق. وعزا البيان ارتفاع الربح النصفى إلى تحسن الكفاءة التشغيلية، وضبط التكاليف، مما ساهم في تعزيز الربحية رغم استقرار الإيرادات التشغيلية عند 28.61 مليون دينار.

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته مرتفعاً 0.10% وسط تباين أغلب القطاعات الرئيسية



أغلق مؤشر سوق الأسهم السعودية الرئيسية (تاسي) جلسة الأربعاء بارتفاع طفيف بلغت نسبته 0.10%، بمكاسب بلغت 10.94 نقطة ليغلق عند مستوى 10,844.12 نقطة، وسط ارتفاعات محدود لقطاعي البنوك والطاقة. وشهدت الجلسة تفوق عدد الشركات الراجعة التي بلغت 141 شركة مقابل تراجع 112 شركة، فيما استقرت أسهم 17 شركة دون تغيير، وسجلت قيم التداولات الإجمالية 5.06 مليار ريال، بتداول 256.39 مليون سهم. وتذبذب أداء المؤشر العام خلال التداولات بين أعلى مستوى سجله عند 10,851.62 نقطة، وأدنى مستوى بلغ 10,817.03 نقطة، بعد أن افتتح الجلسة عند 10,822.22 نقطة.

5 قطاعات تدعم المؤشر

وعلى صعيد أداء القطاعات، جاء إغلاق 5 قطاعات باللون الأخضر، لتدعم المؤشر، بصدارة قطاع التأمين الذي صعد 1.39%، تلاه قطاع إدارة وتطوير العقارات بنسبة 1.31%، وارتفع كل من قطاعي البنوك والطاقة بنسبة 0.03% و 0.02% على التوالي. وفي المقابل، تراجع قطاع الإعلام والترفيه بنسبة 1.71%، كما انخفض قطاع المواد الأساسية 0.12%، وأغلق قطاع الاتصالات متراجعا 0.01%.

تحركات الأسهم

وفي قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، سجل سهم تبوك الزراعية ارتفاعاً نسبته 10% ليغلق عند 9.13 ريال، وصعد سهم مدينة المعرفة بنسبة 7.82% ليصل إلى 17.1 ريال، وهو أعلى مستوى للسهم في 52 أسبوعاً، وصعد سهم الأسماك 7.17%، وارتفاع سهم ثمار بنسبة 5.82% عقب إعلان الشركة عن اعتماد مجلس إدارتها لخططها الاستراتيجية للفترة 2026-2030.

أما الأسهم الأكثر تراجعاً، فقد تصدرها سهم لازوردي بنسبة 4.31%، تلاه سهم أسواق عبد الله العثيم بنسبة

تشغيل وصيانة شبكات المياه والصرف الصحي بمدينة الخبر مع شركة المياه الوطنية، وأعلنت شركة الحفر العربية عن استئناف تشغيل جميع منصات الحفر البحرية وتحقيق معدل تشغيل 100% لأسطولها.

وفيما يخص الأرقام القياسية، سجلت أسهم بترو رابغ ومدينة المعرفة إغلاقاً عند أعلى مستوياتها في 52 أسبوعاً، وفي المقابل، سجلت عدة أسهم قيعاناً تاريخية جديدة (ATL) بنهاية الجلسة، شملت أسهم مياها (11.42 ريال)، ونفوذ (5.9 ريال)، وأسمنت نجران (5.44 ريال)، وأسمنت تبوك (7.36 ريال)، والعربية (66.5 ريال). كما تراجعت أسهم شاكر، بوان، الغاز القابضة، أسمنت السعودية، إكسترا، وأسواق عبد الله العثيم إلى مستويات هي الأدنى لها في عام.

3.92% ليغلق عند أدنى مستوى له في 52 أسبوعاً (4.9 ريال)، وانخفض سهم سابك 3.05%، وسهم بنك الرياض بنسبة 2.62%.

الأعلى نشاطاً

وتصدر سهم بترو رابغ قائمة الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث القيمة بنحو 257.48 مليون ريال، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.98% ليصل إلى أعلى مستوياته في 52 أسبوعاً عند 17.6 ريال، وجاء سهم بنك الرياض ثانياً بسيولة 241.8 مليون ريال، ثم مصرف الراجحي بـ 241.62 مليون ريال. ومن حيث الكمية، تصدر سهم أمريكانا القائمة بتداول 22.56 مليون سهم، مغلقاً على ارتفاع بنسبة 3.03%، تلاه سهم «بترو رابغ» بكمية بلغت 14.5 مليون سهم. وشهدت الجلسة مجموعة من الإفصاحات المؤثرة، حيث أعلنت شركة الخريف لتقنية المياه والطاقة عن توقيع عقد

6.8 مليارات درهم مكاسب سوقية لأسهم دبي

سهماً، فيما حافظت 6 شركات على مستوياتها دون تغيير.

الأسهم الأكثر ارتفاعاً

تصدر سهم «بنك المشرق» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في سوق دبي المالي بختام تعاملات الأربعاء، بقفزة نسبتها 6.76% ليغلق عند 300 درهم، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم «دبي للمطبات» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بانخفاض نسبته 4.97%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

أداء قطاعات السوق

تباين أداء قطاعات سوق دبي المالي بختام تعاملات الأربعاء، مع غلبة الصعود على المؤشرات الرئيسية. وتصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات الأكثر ارتفاعاً بنسبة 1.993%، بينما تقدم قطاع السلع الاستهلاكية القطاعات المتراجعة بانخفاض نسبته 0.340%

عادت مؤشرات سوق دبي للارتفاع بختام تعاملات الأربعاء بنسبة 0.68% رابحاً 40.52 نقطة، بالغاً مستوى 5920.39 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات نحو 606.818 مليون درهم، عبر التداول على 191.355 مليون سهم، من خلال تنفيذ 13.703 صفقات.

وشهد السوق تنفيذ صفقة كبيرة مباشرة على أسهم شركة «اتحاد إنيرجي القابضة» بقيمة إجمالية بلغت 30 مليون درهم، لشراء 10 ملايين سهم تعادل 0.3% من رأسمال الشركة، بسعر 3 دراهم للسهم.

وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بختام تعاملات بمقدار 6.836 مليارات درهم، بنسبة زيادة بلغت 0.713%، لتسجل 966.117 مليار درهم مقارنة بـ 959.281 مليار درهم في نهاية جلسة الثلاثاء.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار 18 سهماً، مقابل تراجع 27



بورصات عالمية

مؤشر بورصة أبوظبي يغلق تعاملاته على ارتفاع هامشي



40 سهماً، مقابل تراجع 36 سهماً، في حين أغلقت 57 شركة دون تغيير عن مستوياتها السابقة.

الأسهم لأكثر ارتفاعاً تصدر سهم شركة «أمريكانا» قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بعدما قفز بنسبة 4.846%، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

الأسهم الأكثر تراجعاً

تصدر سهم شركة «الواحة كابيتال» قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بانخفاض نسبته 2.500% ليغلق عند مستوى 1.950 درهم، وتضمنت هذه القائمة الأسهم التالية:

أداء قطاعات السوق

تباين أداء القطاعات في سوق أبوظبي بختام تعاملات ، مائلاً نحو الارتفاع في معظمها، حيث تصدر مؤشر قطاع التكنولوجيا قائمة القطاعات الأكثر صعوداً بنسبة 2.07%، بينما جاء قطاع الرعاية الصحية على رأس القطاعات الأكثر تراجعاً بنسبة 0.86%

أغلق مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية تعاملات الأربعاء على ارتفاع محدود، وسط حذر المستثمرين وترقب تطورات صراع الشرق الأوسط وقرارات الاحتياطي الفيدرالي بشأن الفائدة

ووفق بيانات التداول، صعد المؤشر الرئيسي للسوق بنسبة طفيفة بلغت 0.054% رابحاً 5.40 نقطة، لينتهي الجلسة عند مستوى 10012.93 نقطة.

وبلغت القيمة الإجمالية للتداولات بختام التعاملات نحو 1.224 مليار درهم، من خلال التداول على 289.688 مليون سهم، عبر تنفيذ 25,125 صفقة.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بختام تعاملات الأربعاء بمقدار مليار درهم، لتسجل 2.914 تريليون درهم مقارنة بـ 2.915 تريليون درهم في نهاية جلسة الثلاثاء.

وعلى صعيد حركة الأسهم، ارتفعت أسعار

بورصة البحرين: تراجع قطاعي المواد الأساسية والصناعات يضغط المؤشرات

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الأربعاء، على تراجع ؛ بضغط قطاعي المواد الأساسية والصناعات.

ومع ختام تعاملات ، انخفض المؤشر العام بنسبة 0.2%، إلى مستوى 1951 نقطة، وسط تعاملات بحجم 2.36 مليون سهم، بقيمة 1.2 مليون دينار، توزعت على 147 صفقة.

وتصدر الأسهم الأكثر انخفاضاً، سهم الخليجية المتحدة للاستثمار بـ 7.89%، تلاه سهم أمنيوم البحرين بـ 2.2%، وسهم ايه بي إم تيرمينالز بـ 1.23%، وسهم صلة الخليج بـ 0.59%. وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً سهم أمنيوم البحرين بتداول 984 ألف سهم بسعر 0.89 دينار للسهم، تلاه سهم بنك السلام بتداول 523.33 ألف سهم بسعر 0.21 دينار للسهم



بورصة مسقط يرتفع بنحو 15.17 نقطة

وتراجع حجم التداولات بنسبة 13.5% إلى 146 مليون ورقة مالية، مقابل 168.79 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.. وتراجعت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 14.09% إلى 43.6 مليون ريال، مقارنة بنحو 50.75 مليون ريال جلسة الثلاثاء.

وتصدر سهم بنك صهار الدولي الأسهم النشطة حجماً بتداول 42.74 مليون سهم، فيما تصدر سهم بنك مسقط النشاط قيمة بنحو 10.02 مليون ريال.

سهم أوكيو لشبكات الغاز بنسبة 2.36%، وارتفع سهم ظفار الغاز الوطنية بنسبة 1.87%.

وعلى الجانب الآخر، تراجع مؤشر قطاع الصناعة وحيداً بنسبة 0.21%، مع تقدم سهم عمان للمربطات على المتراجعين بنسبة 4.17%، وتراجع سهم الصفاء للأغذية بنسبة 3.18%.

وحد من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم العمانية للتغليف للأسهم الراجعة بنسبة 10%.

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأربعاء، مرتفعاً 0.2%، بإقفاله عند مستوى 7,481.7 نقطة، رابحاً 15.17 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة الثلاثاء.. ودعم المؤشر العام ارتفاع القطاعين المالي والخدمات، وصعد الأول بنسبة 0.51%، مع ارتفاع سهم المركز المالي بنسبة 7.22%، وارتفع سهم تأجير للتمويل بنسبة 3.57%.

وارتفع مؤشر قطاع الخدمات 0.37%؛ مع ارتفاع

مؤشر بورصة قطر يرتفع 37.54 نقطة

وارتفع سعر 30 سهماً في مقدمتها سهم «قامكو» بـ5.50%، بينما تراجع سعر 20 سهماً في مقدمتها سهم «العامّة» بـ1.89%، واستقر سعر 6 أسهم. وجاء سهم «بلدنا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 20.03 مليون سهم، و تصدر السيولة سهم «كيو إن بي» بقيمة 74.65 مليون ريال.

بـ0.57%. ارتفعت السيولة إلى 395.91 مليون ريال، مقابل 331.63 مليون ريال ، وبلغت أحجام التداول 144.31 مليون سهم، مقارنة بـ158.81 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 22.83 ألف صفقة مقابل 22.62 ألف صفقة الثلاثاء.

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأربعاء على ارتفاع؛ بدعم صعود 4 قطاعات. وارتفع المؤشر العام بنسبة 0.37% ليصل إلى النقطة 10055.60، ليربح 37.54 نقطة عن مستوى الثلاثاء. ودعم الجلسة ارتفاع 4 قطاعات على رأسها الصناعات بـ0.96%، بينما تراجع 3 قطاعات في مقدمتها العقارات

الأميري AL AMIRI مدلات

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف. نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna
COLOMBO
DORMEUIL DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات عالمية

الأسهم الأوروبية تستقر ترقباً لبيانات التضخم الأميركية



وعلى صعيد الأسهم الفردية، قفز سهم شركة «تي كيه إم إس» لصناعة السفن الحربية بنسبة 9.2% بعد رفع توقعاتها للأداء المالي للمرة الثانية خلال ستة أشهر.

وفي المقابل، تراجع سهم «توي»، أكبر شركة للسياحة والسفر في أوروبا، بنسبة 2.8% بعدما جاءت أرباحها التشغيلية للربع الثالث دون التوقعات نتيجة ضعف الحجوزات وارتفاع تكاليف وقود الطائرات المرتبطة بالتوترات في الشرق الأوسط.

كما ارتفع سهم شركة «كيه+إس» الألمانية المتخصصة في إنتاج البوتاس والملح بنسبة 2.2% بعد أن رفعت توقعاتها للأداء المالي السنوي للمرة الثانية خلال العام الحالي.

وفقاً لـ«رويترز».

ونتيجة لذلك، تصدر قطاع الطاقة الأوروبي المكاسب مرتفعاً بنسبة 0.7%، في حين سجل قطاع السيارات وقطع الغيار أكبر الخسائر بين القطاعات بهبوط 0.8%.

ويتربح المستثمرون بيانات مؤشر أسعار المستهلكين الأميركي المقرر صدورها في وقت لاحق من ، رغم أنها لن تعكس الارتفاع الأخير في تكاليف الطاقة.

ومع ذلك، ينظر إليها على أنها مؤشر مهم لتوقعات السياسة النقدية قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الشهر المقبل. ووفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي»، تتوقع الأسواق احتمالاً بنسبة 50% لرفع أسعار الفائدة.

تحركت الأسهم الأوروبية بشكل محدود خلال تعاملات أمس مع ترقب المستثمرين صدور بيانات التضخم في الولايات المتحدة، إلى جانب مواصلة تقييم نتائج أعمال الشركات ومتابعة التطورات الجيوسياسية.

واستقر مؤشر ستوكس 600 الأوروبي عند 661.26 نقطة بحلول الساعة 07:15 بتوقيت غرينتش، محافظاً على مستوياته القريبة من أعلى مستوياته المسجلة أخيراً.

وجاء الدعم الرئيسي للأسواق من ارتفاع أسعار النفط، إذ صعدت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.8% لتصل إلى 89.57 دولار للبرميل، مدفوعة بتجدد الهجمات على مسارات الشحن في الشرق الأوسط وتراجع الآمال في التوصل إلى تسوية للحرب مع إيران،

إبداعات أسواق المال تتواصل

بورصة سنغافورة تتجه إلى طرح صناديق مؤشرات متداولة للأسهم الفردية

الإدارة يتجاوز 21 مليار دولار.

وأطلقت البورصة أول صندوق مؤشرات متداول للذهب الفعلي في مارس الماضي، ومن المقرر أن تدرج في سبتمبر المقبل صندوق مؤشرات متداول نشط يستند إلى مؤشر «آي إيدج سنغافورة نكست 50»، الذي يضم أكبر 50 شركة مدرجة في بورصة سنغافورة بعد أكبر 30 شركة.

المنطقة وفئات الأصول والقطاعات.

وأوضح لوه أن البورصة قد تدرس أيضاً طرح منتجات مرتبطة بأسهم فردية أو منتجات ذات رافعة مالية، إذا كان هناك طلب عليها، وفقاً لوكالة الأنباء الألمانية «د ب أ».

وتوفر بورصة سنغافورة حالياً 53 صندوقاً من صناديق المؤشرات المتداولة، بإجمالي أصول تحت

تدرس بورصة سنغافورة طرح مجموعة أوسع من صناديق المؤشرات المتداولة، وتعزيز الشراكات عبر الأسواق، ضمن سعيها لترسيخ مكانتها كبورصة رئيسية متعددة الأصول في جنوب شرق آسيا.

وقال الرئيس التنفيذي لبورصة سنغافورة، لوه بون تشاي: «نركز على محاولة توفير خيارات أوسع» من صناديق المؤشرات المتداولة، بحيث تغطي أنحاء

بورصات عالمية

أسهم اليابان تغلق على ارتفاع مدعومة بقطاع الرقائق



وأدت هذه التطورات إلى ارتفاع أسعار النفط، حيث زادت العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0.84% إلى 89.66 دولار للبرميل، فيما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنسبة 0.87% إلى 83.92 دولار للبرميل. وعكست حركة الأسهم المدرجة على مؤشر نيكاي تحسناً عاماً في المعنويات، إذ ارتفع 135 سهماً مقابل تراجع 88 سهماً، بينما استقر سهمان دون تغيير. وتصدر سهم «تايبو يودن» قائمة الاربحين بارتفاع 7.51%، تلاه سهم «فوروكاوا إلكتروك» الذي صعد 6.83%. أما على صعيد الخسائر، فقد سجل سهم مجموعة «راكوتين» أكبر تراجع بعد هبوطه بنسبة 13.77%، وهو أكبر انخفاض يومي له خلال عامين، فيما انخفض سهم «نيتوري هولدنغز» بنسبة 5.11%.

مؤثراً في مؤشر نيكاي، أداء إيجابياً خلال الجلسة، إذ ارتفع سهم شركة «كيوكسيا» لصناعة رقائق الذاكرة بنسبة 3.87%. كما صعد سهم «طوكيو إلكترون» المصنعة لمعدات الرقائق بنسبة 2.61%. كما ارتفع المؤشر الكوري الجنوبي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على أسهم التكنولوجيا ويتحرك غالباً بالتوازي مع نيكاي، بنسبة 3.68%. وفي المقابل، ظلت المخاوف الجيوسياسية حاضرة في الأسواق. فقد أعلنت الولايات المتحدة وجماعة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران عن هجمات منفصلة على الملاحه البحرية الثلاثاء، بينما أكد أكبر مسؤول أمني في إيران أن مضيق هرمز سيبقى مغلقاً ما لم تستجب الولايات المتحدة لشروط بلاده لإنهاء الحرب.

أغلق مؤشر نيكاي الياباني تعاملات أمس على ارتفاع بنسبة 0.83% ليصل إلى 67524.06 نقطة، مدعوماً بمكاسب أسهم شركات الرقائق الإلكترونية وارتفاع الأسهم الكورية الجنوبية، وذلك قبيل صدور بيانات التضخم الأميركية التي يترقبها المستثمرون لاستشراف توجهات السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما صعد مؤشر توبكس الأوسع نطاقاً بنسبة 0.94% مسجلاً 4139 نقطة. وقال واتارو أكياما، خبير الأسهم لدى «نومورا سيكيوريتيز»، إن المخاوف المرتبطة بالتضخم لا تزال تحد من ارتفاع سوق الأسهم، مشيراً إلى أن توقعات نمو أرباح الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لم تشهد تراجعاً كبيراً حتى الآن. وشهدت أسهم شركات أشباه الموصلات، التي تمثل ثقلًا

هونغ كونغ تستبعد شركات التداول الخاص من الإعفاءات الضريبية



قالت هونغ كونغ إن الإعفاءات الضريبية المقررة على رسوم الأداء وحصص الأرباح لن تشمل شركات التداول الخاص، لتنتهي بذلك التكهات التي تفيد بإمكانية توسيع نطاق الإعفاءات الضريبية في مجال إدارة الأصول.

وذكر مكتب الخدمات المالية والخزانة في بيان الأربعاء، أن القانون المقترح لن يغطي «الشركات التي تستخدم أموالها الخاصة لشراء الأصول أو بيعها أو الاحتفاظ بها لتحقيق دخل» حيث إنها لا تستوفي التعريف ذا الصلة بـ«صندوق»، بحسب وكالة بلومبرغ للأخبار. الرئيس التنفيذي لـ«MBC»: نتوقع تحقيق منصة «شاهد» الربحية في 2026

ويأتي التوضيح بعدما أفاد تقرير أصدرته «فاينانشال تايمز» أن السلطات تدرس فرض إعفاء ضريبي على رسوم الأداء لشركات التداول.

وبموجب المسودة المبدئية، جرى تخصيص الإعفاءات الضريبية لمديري صناديق الأسهم الخاصة وصناديق التحوط.

صندوق الكويت للاستجابة الطارئة: من إدارة الصدمة إلى هندسة المناعة الوطنية

بقلم د. عدنان البدر

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد بشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال

ckbafa@gmail.com

كيف تتحول الاستجابة للآزمات من رد فعل مكلف إلى استثمار ذكي في أمن الدولة؟
لحظة تأسيسية لا مجرد قرار مالي

في لحظة الآزمات، لا تُقاس قوة الدولة بحجم احتياطياتها المالية وحدها، بل بسرعة تحويل هذه الاحتياطيات إلى قرارات ومشروعات وخدمات تعمل في الوقت المناسب. ومن هذه الزاوية، لا ينبغي أن يُقرأ إنشاء «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» باعتباره حساباً مالياً مخصصاً لمعالجة أضرار ظرفية فحسب، بل باعتباره محاولة لإعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني ذاته: من حماية الحدود والمنشآت إلى حماية قدرة الدولة على الاستمرار والتعافي وإعادة البناء.

لا ينبغي أن يكون «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» حساباً مالياً مخصصاً لمعالجة أضرار ظرفية فحسب

إنشاء قوة إسناد خليجية مدنية تضم فرقاً طبية وهندسية ولوجستية واتصالات تتحرك وفق بروتوكولات متفق عليها مسبقاً

قيمة الصندوق الوطني قد تنمو أكثر حين يجد له موضعاً في نسيج إقليمي أكثر تماسكاً

ربط الصندوق بمركز وطني للقيادة والتنسيق يتولى تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات بين الجهات

وإصلاح الأعطال العاجلة.

- نافذة للتعافي وإعادة التأهيل تعيد بناء المرافق المتضررة وفق معايير أعلى للسلامة والاستمرارية.

- نافذة للوقاية والجاهزية تمول أنظمة الإنذار المبكر ومراكز القيادة وتدريب الفرق والمحاكاة الميدانية.

- نافذة للابتكار والقطاع الخاص تدعم الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي والاتصالات البديلة وسلاسل الإمداد الحيوية.

- نافذة أخيرة للاحتياطي القابل للتجديد، تُستخدم عند الآزمات الكبرى ثم تُعاد تغذيتها من الموازنة أو المساهمات أو عوائد استثمارية منخفضة المخاطر.

بهذه الصيغة يصبح الصندوق أداة لإدارة دورة الأزمة كاملة: قبل وقوعها، وأثناءها، وبعدها انتهائها، لا مجرد صندوق تعويضات لاحقة.

ثالثاً: القطاع الخاص - من التبرع إلى الشراكة التشغيلية

تجاوزت تعهدات القطاع الخاص الكويتي رأسمال الدولة الأولي خلال أسابيع معدودة. الأسهل هو تفسير هذا كـ«مسؤولية اجتماعية للشركات» (CSR) تقليدية، لكن الألق استراتيجياً هو قراءته كشكل من «الاستثمار الدفاعي» (Defensive Investment): فالشركات الكبرى المعتمدة على استقرار البنية التحتية تدرك أن كل دولار يُنفق على تأهيل الشبكة الكهربائية أو الاتصالات هو دولار يحمي إيراداتها المستقبلية بشكل مباشر. وبحلول أوائل أغسطس 2026

التحتية، أم آلية للاستثمار في الوقاية والجاهزية، أم مزيج من هذه الوظائف جميعاً؟ عدم وضوح هذه الوظيفة ليس تفصيلاً بيروقراطياً، بل مصدر محتمل لتضارب الأولويات: فإذا اقتصر دوره على إصلاح الأضرار العاجلة، فقد ينتهي أثره بانتهاء الأزمة نفسها؛ أما إذا توسع ليشمل تمويل مشروعات وقائية بعيدة المدى، فسيحتاج إلى منظومة مختلفة تماماً للتقييم والتمويل والرقابة. لذلك فإن أول خطوة حوكمية مؤسسية حقيقية هي وضع تصنيف قانوني وتشغيلي واضح يحدد نوعية الآزمات التي يتدخل فيها الصندوق، والجهات المؤهلة لطلب التمويل، وسقوف الإنفاق، ومعايير إعلان حالة الطوارئ من الأساس.

ثانياً: هيكله الموارد في نوافذ متخصصة لإدارة دورة الزمة كاملة

تُظهر التجارب الدولية أن صناديق الطوارئ الناجحة لا تعمل كحساب إنفاق سريع فحسب، بل كمنظومة مالية متعددة الطبقات تجمع بين السيولة الفورية، والاستثمار الوقائي، والتأمين، وخطوط الائتمان المشروطة، والرقابة المستقلة. والاختبار الأول أمام الصندوق الكويتي هو أن يتجنب التحول إلى قناة لتمويل النفقات الطارئة بلا معايير واضحة؛ فالاستجابة السريعة لا تعني غياب التقييم، كما أن الرقابة لا ينبغي أن تتحول إلى بيروقراطية تعطل التدخل في الساعات الأولى للآزمة.

الحل العملي هو تقسيم موارد الصندوق إلى نوافذ متخصصة: - نافذة للاستجابة الفورية تمول الإغاثة وتأمين الخدمات

حين اجتمع مجلس الوزراء الكويتي في الخامس من يوليو 2026 لإقرار القرار رقم 587 القاضي بإنشاء الصندوق برأس مال أولي قدره 100 مليون دولار كحساب مخصص داخل الصندوق الكويتي للتنمية، بدا الأمر للوهلة الأولى إجراءً روتينياً من إجراءات إدارة الآزمات. لكن قراءة أعمق للسياق -منطقة خارجة لتوها من موجة تصعيد غير مسبقة، ودولة تمتلك إرثاً تنموياً عالمياً عمره ستون عاماً- تكشف أن الأمر أقرب إلى لحظة تأسيسية. فبإشراف وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الشيخ جراح جابر الأحمد الصباح، وبمتابعة المدير العام بالإنابة رشيد البدر، حُددت للصندوق وظائف تتصل بدعم الاستجابة الرسمية والمجتمعية، واستمرارية الخدمات، وإعادة تأهيل المرافق الحيوية، ورفع قدرة الدولة على مواجهة التحديات المستقبلية؛ في محاولة لتصدير خبرة الكويت في تمويل التنمية عبر 106 دول إلى الداخل، وبناء «مناعة مؤسسية» بدلاً من «استجابة موسمية». لكن القيمة الحقيقية لهذه المبادرة لن تتحدد بحجم رأس المال المعلن، ولا بعدد الشركات التي ستساهم فيه، بل بالطريقة التي س تُدار بها الأموال: هل ستُستهلك في إصلاحات عاجلة تعيد الوضع إلى ما كان عليه، أم ستُستثمر في بناء بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود من تلك التي تضررت؟ الإجابة عن هذا السؤال، وما يتفرع عنه من أسئلة أخرى، هي محور هذه المقالة.

أولاً: تحديد وظيفة الصندوق بدقة

أول تحدٍ يواجهه الصندوق ليس مالياً بل تعريفياً: هل هو صندوق للإغاثة والاستجابة العاجلة، أم أداة لإعادة إعمار البنية

يمكن تمويل النافذة المشتركة من مساهمات سنوية محددة، أو أدوات تمويل إسلامية مثل الصكوك المخصصة للمرونة والبنية التحتية الحيوية نحتاج إلى سياسة اتصال واضحة تحدد الجهة المخولة بإعلان المعلومات، ودورية التقارير المالية والتشغيلية، وآلية تحديث الجمهور أولاً بأول

تشكيل لجنة مستقلة من الخبراء بحيث لا تبقى مراجعة الصندوق حكراً على الجهة نفسها التي تقرر وتنفذ..

يمكن أن يستخدم الصندوق باعتباره «جسراً مالياً» بين وقوع الأزمة وتعبئة الموارد الأخرى بدل أن يكون مصدر التمويل الوحيد أو الأخير

المال وحده لا يكفي دون سلطة تنفيذية سريعة قادرة على تجاوز البيروقراطية المعتادة في إصدار التراخيص والموافقات

التراخيص والموافقات. وهذا يطرح سؤالاً: هل يملك الصندوق صلاحية تسريع الإجراءات الحكومية المرتبطة بمشروعاته، أم أنه سيضطرم بالروتين الإداري ذاته الذي يُفترض أنه جاء ليتجاوزه؟

سادساً: تعدد الجهات وتداخل الاختصاصات

الأزمة لا تقع داخل وزارة واحدة؛ فقد تبدأ في منشأة كهرباء، لكنها سرعان ما تمتد لتطال الصحة والاتصالات والمياه والأمن والنقل والتعليم. وإدارة الصندوق من جهة واحدة لا تعني بالضرورة أن جميع الجهات المعنية ستعمل وفق غرفة عمليات موحدة. المخاطر هنا واقعية: تكرار طلبات التمويل، وتضارب الأولويات بين الجهات، وغياب قاعدة بيانات مشتركة، وتأخر تحديد الجهة المسؤولة، وضعف التنسيق بين المركز والمحافظات، واعتماد كل مؤسسة على خطة منفصلة. الحل البنوي هو ربط الصندوق بمركز وطني للقيادة والتنسيق، بحيث يكون الصندوق ذراع التمويل فقط، بينما تتولى غرفة العمليات الوطنية تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات بين الجهات.

سابعاً: من رد الفعل إلى الوقاية – المرونة الرقمية والأمن السيبراني

الخطر الأكبر الذي يواجه أي صندوق طوارئ هو أن يُنفق معظم موارده بعد وقوع الأزمة، بدلاً من توجيه جزء ثابت ومعلن من التمويل إلى منع الخسائر أو تقليلها ابتداءً. تشمل الاستثمارات الوقائية أنظمة الإنذار المبكر، وحماية مراكز البيانات، وشبكات اتصالات بديلة، ومخزونات استراتيجية، ومولدات ومصادر طاقة احتياطية، وتدريب فرق الاستجابة، وخرائط للمخاطر والبنية التحتية الحيوية، وتمارين محاكاة دورية. وتُظهر التجارب الدولية الحديثة –كالاستجابة اليابانية لكوارث الأعاصير، ومنصات تقييم الأضرار بالأقمار الصناعية في أستراليا– أن الرقمنة والذكاء الاصطناعي يختصران أسابيع من العمل الميداني التقليدي في تقييم الأضرار إلى أيام معدودة، وهو مجال لم يُستثمر فيه بعد بالقدر الكافي حالياً. ويندرج ضمن هذا التوجه الوقائي بُعد لم تعد الطوارئ التقليدية تفصله عن غيرها: الأمن السيبراني. لم تعد الطوارئ محصورة في الفيضانات أو الحرائق أو الأضرار المادية؛ فقد تؤدي هجمة إلكترونية إلى تعطيل شبكة الكهرباء أو أنظمة الدفع أو خدمات الحكومة دون أي تدمير مادي ظاهر، وقد باتت هذه السيناريوهات من أكثر التهديدات ترجيحاً عالمياً بعد موجة الهجمات التي استهدفت شبكات الطاقة الأوروبية في 2022-2023. يحتاج الصندوق إلى نافذة تمويل مخصصة للمرونة الرقمية (Cyber Resilience Window) تغطي النسخ الاحتياطي للبيانات، ومراكز التشغيل البديلة، وحماية أنظمة التحكم الصناعي، وأمن شبكات المياه والطاقة، والاتصالات الحكومية المشفرة، والتدريب على الهجمات السيبرانية، وأدوات الذكاء الاصطناعي لرصد الأنماط غير الطبيعية. كما ينبغي أن تكون العلاقة بين الصندوق والقطاع التقني (هيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات CETRA) واضحة

التمنية طويلة الأمد؛ فالدولة التي تمول إصلاحاتها الطارئة من موازنات التعليم أو الإسكان أو التحول الرقمي قد تتجح في تجاوز الأسبوع الأول، لكنها تضعف قدرتها على مواجهة الأزمة التالية. ومن هنا يمكن للكويت أن تستخدم صندوقها باعتباره «جسراً مالياً» بين وقوع الأزمة وتعبئة الموارد الأخرى –التأمين، والموازنة العامة، ومساهمات القطاع الخاص، وخطوط التمويل الإقليمية والدولية– بدل أن يكون مصدر التمويل الوحيد أو الأخير.

خامساً: سرعة الصرف مقابل الرقابة – دروس من التجارب الدولية

تحتاج الطوارئ إلى قرارات سريعة، بينما تحتاج الأموال العامة إلى إجراءات دقيقة وشفافة، وهنا يظهر التوتر التقليدي بين سرعة التدخل وصرامة الرقابة. فإذا كانت إجراءات الصرف طويلة ومعقدة، قد تصل الأموال بعد فوات اللحظة الحرجة؛ وإذا كانت مرنة بلا ضوابط، تزداد مخاطر الهدر أو تضارب المصالح أو تمويل مشروعات لا ترتبط فعلياً بالأولوية الطارئة. الحل العملي هو اعتماد نظام من مستويين: تمويل سريع ومحدود للصيانة والإغاثة والإصلاحات العاجلة، و تمويل أكبر للمشروعات الاستراتيجية بعد تقييم فني ومالي مستقل، مع قوائم مسبقة بالموردين والمقاولين المؤهلين، وعقود طوارئ قابلة للتفعيل الفوري، وسقوف واضحة للصرف، وتدقيق لاحق إلزامي خلال فترة زمنية محددة. تقدم تجربة كينيا، بالتعاون مع البنك الدولي، درساً مباشراً في تصميم هذه السرعة دون فوضى. فقد استخدمت البلاد أداة تُعرف بـ«خيار السحب المؤجل لمواجهة الكوارث»، وهي خط ائتماني لا يُسحب إلا عند تحقق شرط محدد مسبقاً، كإعلان حالة طوارئ وطنية. وفي فيضانات عام 2019 صُرف 70 مليون دولار، ثم صُرفت 130 مليون دولار إضافية لدعم الاستجابة لجاثة كوفيد-19، ووصلت الأموال إلى حساب الحكومة خلال 48 ساعة فقط من طلب السحب. المغزى بالنسبة للكويت أن جزءاً من التمويل الطارئ يمكن أن يكون جاهزاً لكنه غير مُنْفَق: لا يبقى كله في شكل مخصصات جامدة، ولا يُنفق لمجرد توفره. يمكن للصندوق أن يضع مسبقاً شروط السحب، وحجم التمويل لكل نوع من الأزمات، والجهة المخولة بإطلاقه، وآليات التدقيق اللاحق –تماماً كما يقترح نظام المستويين المذكور أعلاه. وتقدم أربعة نماذج مرجعية أخرى دروساً تكميلية: أيرلندا بمضاعف استثماري بلغ 1.7 يورو لكل يورو حكومي، وسنغافورة باحتياطياتها الثلاثية المفصلة مؤسسياً، والنرويج ببند «الهروب» وانضباط سحب لا يتجاوز 3%، ومصر بتخصيصها القطاعي عبر أربعة صناديق فرعية. لكن هذه النماذج تغفل تجربة خامسة شديدة الصلة: نيوزيلندا وصندوق إعادة إعمار كرايستشيرش بعد زلزال 2011، حيث لم تكتفِ الحكومة بضخ الأموال مباشرة، بل أنشأت كياناً شبه مستقل (CERA) يمتلك صلاحيات تنظيمية موازية للتمويل. الدرس هنا أن المال وحده لا يكفي دون سلطة تنفيذية سريعة قادرة على تجاوز البيروقراطية المعتادة في إصدار

كانت هذه المساهمات قد تجاوزت 75.37 مليون دينار كويتي (نحو 245 مليون دولار) من 68 جهة، في مؤشر على اتساع قاعدة المشاركة الوطنية بوتيرة تفوق كثيراً ما كان متوقفاً عند الإطلاق. فجامعة الشرق الأوسط الأميركية (AUM) كانت هي السباقة والتي قدمت مليوني دينار وهي من أكبر المساهمات الفردية في خطوة ذات دلالة مؤسسية تتجاوز قيمتها المالية. هذا الاندفاع الإيجابي يطرح، مع ذلك، أسئلة تنظيمية لا يمكن تأجيلها: هل تكون المساهمة نقدية أم عينية؟ وهل يحق للشركة تحديد مجال إنفاقها أو الحصول على أولوية في العقود الحكومية اللاحقة؟ وكيف تُفصل المساهمة الخيرية عن المصالح التجارية، ومن يملك المعدات أو الأنظمة التي توفرها الشركات المتبرعة؟ الإطار الأمثل يميز بين ثلاثة مستويات: مساهمة مالية تودع في الصندوق وتخضع لقواعده ذاتها، ومساهمة عينية كالمعدات والاتصالات والمواد الطبية، والتزام تشغيلي تضع بموجبه الشركة قدراتها اللوجستية تحت تصرف الدولة وقت الطوارئ. ويمكن البناء على هذا الإطار عبر نموذج «المساهمة مقابل الجاهزية»، بحيث تحصل الشركات المشاركة على حوافز تنظيمية أو تأمينية أو تفضيلات في العقود الحكومية مقابل التزامات تشغيلية واضحة خلال الأزمات، إلى جانب آلية «صناديق مطابقة» (Matching Funds) رسمية يتعهد بموجبها الصندوق الحكومي بمضاعفة كل مساهمة خاصة موجّهة لقطاع بعينه، على غرار ما فعلته برامج التعافي الأوروبية بعد الأزمة المالية 2008.

رابعاً: كفاية التمويل واستدامته

يمثل مبلغ 100 مليون دولار بداية رمزية ومهمة، لكنه قد لا يكون كافياً إذا واجهت الكويت أزمة واسعة تمس الكهرباء والمياه والاتصالات والنقل والصحة في وقت واحد. الاعتماد شبه الكامل حتى الآن على مساهمات القطاع الخاص، رغم أهميتها كتعبير عن التضامن الوطني، لا ينبغي أن يتحول إلى بديل عن تمويل حكومي مستقر ومتجدد. الحل الأكثر واقعية هو بناء نموذج تمويل متعدد المصادر يجمع بين مخصص سنوي ثابت من الميزانية العامة، ومساهمات القطاع الخاص المنظمة وفق الأطر أعلاه، وعوائد استثمارية منخفضة المخاطر، وخطوط تمويل جاهزة مسبقاً من المصارف المحلية، ومساهمات خليجية في الأزمات العابرة للحدود. وهنا يبرز عنصر غالباً ما يغيب عن النقاش العام حول صناديق الطوارئ السيادية: التأمين السيادي ضد الكوارث (Sovereign Catas-trophe Risk Insurance). دول مثل المكسيك (عبر سندت الكوارث CAT Bonds) والاتحاد الكاريبي (عبر آلية CCRIF) نقلت جزءاً من مخاطرها إلى أسواق إعادة التأمين العالمية بدلاً من تحمّلها بالكامل من الاحتياطي الوطني. ف صندوق بحجم 100 مليون دولار لن يصمد وحده أمام صدمة كبرى؛ لذا فإن تصميم مظلة تأمين سيادي موازية، تُموّل جزئياً من عوائد الصندوق نفسه، يمكن أن يضاعف القدرة الفعلية على الاستجابة دون تحميل الموازنة العامة أعباء مباشرة إضافية. الدرس هنا بالغ الأهمية: يجب ألا تؤدي الأزمة إلى تدمير خطط

العلاقة بين الصندوق والقطاع التقني (هيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات CETRA) يجب أن تكون واضحة المعالم

يحتاج الصندوق إلى نافذة تمويل مخصصة للمرونة الرقمية (Cyber Resilience Window)

المعالم، لأن شركات الاتصالات والتكنولوجيا قد تكون أول جهة قادرة على اكتشاف الأزمة الرقمية أو احتوائها قبل تفاقمها.

ثامناً: استمرارية الخدمات وإعادة البناء بمعايير أعلى

قد نتمكن من إصلاح منشأة متضررة، لكنها تواجه أزمة أكبر إذا لم تكن الخدمات قادرة على الاستمرار أثناء أعمال الإصلاح نفسها. ولهذا ينبغي أن يركز الصندوق على «استمرارية الخدمة» لا على المنشآت وحدها، وأن يتبنى في الوقت نفسه منطق «إعادة البناء بمعايير أعلى» الذي طبّقه نيوزيلندا بعد الفيضانات والأعاصير التي ضربتها، حين خصصت الحكومة 6 مليارات دولار ضمن «الخطة الوطنية للمرونة» لتمويل مشروعات بنية تحتية لا تعيد الطرق والمنشآت إلى صورتها السابقة فحسب، بل تقلل تعرضها للمخاطر المقبلة. فالإصلاح ليس هو التعافي؛ وإذا أعيد بناء محطة كهرباء أو شبكة اتصالات أو منشأة صحية بالمواصفات القديمة نفسها، تكون الدولة قد دفعت مرتين: مرة لمعالجة الضرر، ومرة أخرى لمعالجته حين تتكرر الأزمة. من هنا، ينبغي أن تتضمن كل منحة أو مشروع يموله الصندوق تقييماً صريحاً للمرونة قبل الصرف: هل المنشأة الجديدة قادرة على العمل في ظروف انقطاع الكهرباء؟ هل لديها بدائل للاتصال؟ هل تستطيع مواصلة الخدمة عند تعطل مركزها الرئيسي؟ وهل توجد خطة تشغيل بديلة ومخزون استراتيجي وفرق مدربة، إلى جانب مؤشرات واضحة للتعافي واختبار دوري للبدائل المتاحة؟

تاسعاً: قياس الأثر والحوكمة المؤسسية

من السهل إعلان حجم الأموال التي جُمعت أو عدد المشروعات التي مُولت، لكن ذلك لا يجيب عن السؤال الأهم: هل أصبح المجتمع أكثر أمناً وقدرة على التعافي فعلاً؟ يحتاج الصندوق إلى مؤشرات أداء واضحة: عدد الساعات اللازمة لتفعيل التمويل، وعدد ساعات استمرار الخدمات الحيوية أثناء الأزمة، والزمن المطلوب لاستعادة الكهرباء والمياه والاتصالات، وعدد المرافق الحيوية التي تمتلك خططاً بديلة، ونسبة المشروعات التي خضعت لتقييم مستقل، ومقدار خفض الخسائر مقارنة بأزمة مماثلة سابقة، وعدد التمارين التي نُفذت ونتائجها، ونسبة المشتريات الطارئة التي تمت عبر عقود تنافسية أو قوائم مؤهلة. وإذا لم تُنشر هذه المؤشرات بانتظام، فقد يتحول الصندوق إلى مؤسسة تقيس نشاطها بالمدخلات -كالأموال والمشتريات- بدلاً من قياس الأثر الحقيقي، كاستمرارية الخدمات وتقليل الخسائر. هذا القياس المنهجي يحتاج بدوره إلى ضمانة مؤسسية: الالتزام المُعلن بـ«أعلى معايير الشفافية» خطوة مشجعة، لكنها تترسخ أكثر إذا اقترنت مستقبلاً بألية تدقيق مستقلة (Third-Party Audit) تنشر تقاريرها للعامة، على غرار ما يفعله بنك النرويج للاستثمار (NBIM) الذي يُطلع الصحفيين والباحثين مباشرة على تفاصيل كل استثمار وتقييمه السنوي. فالرقابة الداخلية، مهما بلغت دقتها، تكتمل وتتعرّز حين ترافقها عين مستقلة تمنح الثقة العامة بُعداً إضافياً. وتتعرّز هذه المنظومة القياسية حين تركز على فصل واضح بين ثلاث وظائف متميزة: الجهة التي تحدد الأولويات، والجهة التي تنفذ المشروعات، والجهة التي تراجع الإنفاق والنتائج. ويمكن أن تضطلع بالمهمة الأخيرة لجنة مستقلة من الخبراء تجمع متخصصين في المالية والهندسة وإدارة المخاطر والأمن السيبراني والصحة العامة وسلاسل الإمداد، بحيث لا تبقى مراجعة الصندوق حكراً على الجهة نفسها التي تقرر وتنفذ.

عاشراً: إدارة الثقة والمعلومات في زمن الأزمة

في الأزمة، قد يكون نقص المعلومات أخطر من نقص الأموال؛ فالتأخر في نشر المعلومات يفتح المجال للشائعات،

الشركات المعتمدة على استقرار

البنية التحتية تدرك أن كل دولار

يُنفق هو دولار يحمي إيراداتها

المستقبلية بشكل مباشر

بينما يؤدي تضارب التصريحات إلى إضعاف ثقة الجمهور والشركات والأسواق معاً. لذلك يحتاج الصندوق، بالتنسيق مع الجهات الحكومية، إلى سياسة اتصال واضحة تحدد الجهة المخولة بإعلان المعلومات، ودورية التقارير المالية والتشغيلية، وآلية تحديث الجمهور أولاً بأول، وطريقة تصحيح الأخبار المضللة، ومستوى المعلومات التي يمكن نشرها في الأزمات ذات الطابع الأمني، وكيفية إطلاع الجهات الرقابية على مجريات الإنفاق أولاً بأول. الشفافية هنا ليست ترفاً إعلامياً، بل جزء لا يتجزأ من إدارة الأزمة نفسها؛ فالمجتمع المتماسك يتعاون أسرع، والأسواق تستجيب بصورة أكثر استقراراً، والجهات الخاصة تكون أقدر على توجيه مواردها في الاتجاه الصحيح.

حادي عشر: البعد الخليجي – من التقارب إلى منظومة مشتركة

لا يمكن للكويت أن تتعامل منفردة مع كل المخاطر؛ فالأزمات المرتبطة بالطاقة والمياه والغذاء والاتصالات والملاحة قد تتجاوز حدود دولة واحدة. ولا يبدأ هذا التعاون من فراغ؛ فقد تأسس مركز مجلس التعاون لإدارة الكوارث لدعم التخطيط والبحث وتزويد صناع القرار بالمعلومات، بينما يستضيف مركز إدارة الطوارئ الخليجي في الكويت جهداً إقليمياً لتنسيق الاستعداد والاستجابة للحوادث الإشعاعية والنووية، إلى جانب خطط مشتركة لطوارئ المياه. التحدي الحقيقي إذن ليس إنشاء هذه الأطر من الصفر، بل تحويلها من مستوى التنسيق العام إلى آلية تمويل واستجابة قابلة للتفعيل الفعلي.

ويمكن تصور هذا التحول عبر أربعة عناصر متكاملة لا تلغي الصناديق الوطنية بل تربطها في منظومة واحدة، يمكن تسميتها «المنصة الخليجية للتمويل والاستجابة والمرونة»:

- صناديق وطنية مستقلة تحتفظ كل دولة فيها بإدارة مواردها وأولوياتها الداخلية.

- نافذة خليجية مشتركة تمول الأزمات العابرة للحدود أو المشروعات التي تخدم أكثر من دولة.

- قاعدة بيانات موحدة للمخاطر تشمل خرائط البنية التحتية ومخاطر الطاقة والمياه والغذاء وقدرات المستشفيات والمخازن والفرق المتخصصة.

- قوة إسناد خليجية مدنية تضم فرقاً طبية وهندسية ولوجستية واتصالات تتحرك وفق بروتوكولات متفق عليها مسبقاً.

ويمكن تمويل النافذة المشتركة من مساهمات سنوية محددة، أو نسبة صغيرة من عوائد بعض الاستثمارات، أو مساهمات الشركات الكبرى، أو أدوات تمويل إسلامية مثل الصكوك المخصصة للمرونة والبنية التحتية الحيوية.

وتبني السعودية -عبر صندوق الاستثمارات العامة ومبادراتها البيئية- والإمارات -عبر صندوق أبوظبي للتنمية- أدوات مالية متقاربة إلى حد ملحوظ في مواجهة الصدمات الإقليمية. ومن المفيد النظر إلى هذا التقارب

كفرصة واعدة أكثر من كونه ملاحظة نقدية؛ فالمسارات، وإن بدت متوازية أكثر من كونها متكاملة حتى الآن، تحمل إمكانات حقيقية لم تُستثمر بعد بالكامل. وهنا يخطر سؤال يستحق التأمل بهدوء: ألا يستحق الأمر التفكير في «شبكة أمان خليجية» تستلهم، ولو جزئياً، روح آلية «شيانغ ماي» الآسيوية؟ فهذه الآلية، التي وُلدت من رحم أزمة 1997، لم تكن مجرد ترتيب مالي تقني، بل تعبيراً عن رغبة إقليمية هادئة في بناء استقلالية أكبر في إدارة الأزمات، دون أن يعني ذلك الاستغناء الكامل عن أدوار المؤسسات الدولية. وإذا كان صندوق وطني -كالكويتي- يحمل من الخبرة والنضج المؤسسي ما يؤهله لأن يكون صوتاً مبادراً في هذا المسار، فإن قيمته قد تنمو أكثر حين يجد له موضعاً في نسيج إقليمي أكثر تماسكاً؛ فربما لا تكمن المرونة الحقيقية في كفاءة مؤسسة واحدة بمفردها، بل في قدرة النسيج المالي الخليجي ككل على التنفس معاً، بحيث تتوزع الفوائد وتتوازن المخاطر بروح من الشراكة لا المنافسة.

ثاني عشر: ثلاثة مشروعات خليجية قابلة للقياس

ولكي لا تبقى فكرة المنصة الخليجية شعاراً سياسياً، يمكن البدء بثلاثة مشروعات محددة وقابلة للقياس:

1. شبكة إنذار مبكر مشتركة، تربط بيانات الأرصاد والزلازل والمياه والصحة العامة والأمن الغذائي والطاقة في منصة واحدة، على ألا تقتصر قيمتها على إصدار التحذير، بل تحدد أيضاً من يتصرف؟ ومتى؟ وبأي موارد؟ ومن يتحمل تكلفة التدخل؟

2. احتياطي خليجي للمرافق الحيوية، يتمثل في مخزون مشترك من المحولات الكهربائية ومعدات تحلية المياه والأدوية والمواد وأجهزة الاتصالات وقطع الغيار التي يصعب توفيرها سريعاً، بقيمة اقتصادية أعلى من شراء كل دولة المعدات نفسها منفردة، خصوصاً في ظل ارتفاع مخاطر تعطل سلاسل الإمداد العالمية.

3. صندوق خليجي للمرونة الرقمية، يمول حماية مراكز البيانات والنسخ الاحتياطية والأمن السيبراني والاتصالات الفضائية ومنصات العمل الحكومية في حالات الانقطاع؛ فالأزمة الحديثة قد تبدأ في منشأة مادية، لكنها سرعان ما تتحول إلى أزمة معلومات وقرارات وثقة عامة.

ثالث عشر: رأس المال البشري – الاستثمار الأهدأ الذي قد يصنع الفارق الأكبر

تُظهر تجارب صناديق الطوارئ حول العالم أن نجاحها لا يرتبط بحجم التمويل بقدر ما يرتبط بجاهزية الكوادر البشرية المدربة والقادرة على إدارة الصرف السريع تحت الضغط، وتقييم المخاطر بدقة، والتفاوض الفعّال مع القطاع الخاص. اليابان، على سبيل المثال، بادرت بعد كارثة فوكوشيما إلى بناء برامج تدريب متخصصة لموظفي الطوارئ الماليين استعداداً لأي كارثة مقبلة، بدلاً من الانتظار حتى وقوعها. ولئن لم يتطرق الإعلان الكويتي بعد إلى تفاصيل بناء هذه القدرة البشرية المتخصصة، فإن الاستثمار المبكر فيها يبقى فرصة واعدة يمكن أن تعزز جاهزية الصندوق وتزيد من فعاليته عند أول اختبار حقيقي له، وهي فجوة قد تتحول إلى عنق زجاجة فعلي إن تُركت دون معالجة.

السيناريوهات الثلاثة المحتملة لمستقبل الصندوق السيناريو الأول – «صندوق الإنفاق الموسمي»:

يُستنزف الصندوق في مشروعات إعادة تأهيل تقليدية، دون آلية دوران أو تحفيز استثمار خاص إضافي، لينتهي به المطاف كصندوق ذي أثر محدود زمنياً، على غرار ما حدث مع صندوق الاستقرار المالي البيروفي الذي أفرغ بالكامل

بناء نموذج تمويل متعدد المصادر يجمع بين مخصص سنوي ثابت من الميزانية العامة، ومساهمات القطاع الخاص المنظمة

جامعة الشرق الأوسط الأميركية (AUM) كانت هي السباقة والتي قدمت مليوني دينار وهي من أكبر المساهمات الفردية

أول خطوة حوكمية و مؤسسية حقيقية هي وضع تصنيف قانوني وتشغيلي واضح يحدد نوعية الأزمات التي يتدخل فيها الصندوق

خلال أزمة واحدة.

السيناريو الثاني - «المسرّع الاستثماري»:

يتبنى الصندوق نموذج العائد المزدوج الأيرلندي، فيتحول كل دولار حكومي إلى محفز لعدة دولارات من الاستثمار الخاص، مع بقاء رأس المال يدور عبر عوائد المشروعات الممولة.

السيناريو الثالث - «الذراع المؤسسية الدائمة»:

يتطور الصندوق تدريجياً ليصبح كياناً شبه مستقل بصلاحيات تنظيمية موازية على النمط النيوزيلندي، ومظلة تأمين سيادي، ومنصة رقمية للتقييم والصرف، ونافذة مرونة سيبرانية، وشبكة تنسيق خليجية فاعلة، أي يتحول من «أداة استجابة» إلى «بنية تحتية دائمة لإدارة المخاطر الوطنية».

الفارق بين هذه السيناريوهات الثلاثة لن يُحدّد بحجم رأس المال، بل بالقرارات المؤسسية التي ستتخذ في الأشهر الثمانية عشر الأولى من عمر الصندوق -وعلى رأسها وضوح وظيفته، وحسم علاقته بالجهات الحكومية المتعددة، وجدبته في قياس أثره لا مجرد إنفاقه.

خاتمة: الاختبار الحقيقي لم يبدأ بعد

صندوق الكويت للاستجابة الطارئة يملك من الشرعية المؤسسية والخبرة التنموية التراكمية ما يؤهله ليكون أكثر من مجرد رد فعل عابر على أزمة بعينها، في وقت تتسع فيه طبيعة المخاطر التي تواجه الدول: فلم تعد الأزمة مجرد كارثة طبيعية أو عطل في منشأة، بل قد تكون مزيجاً من اضطراب جيوسياسي، وهجوم سيبراني، وانقطاع في الطاقة، وتعطل في سلاسل الغذاء، وتضليل إعلامي، وضغط على الخدمات الصحية في آن واحد. لكن اختبار الحقيقي لن يكون في سرعة جمع الأموال -وهو ما أثبتته استجابة القطاع الخاص السريعة والملموحة- بل في قدرته على الإجابة عن أسئلة لم تُطرح بعد علناً بالقدر الكافي: هل ستُحدّد وظيفته بدقة قبل أن تتضارب الأولويات؟ هل سيُدار بنوافذ متخصصة تغطي دورة الأزمة كاملة؟ هل سيُبنى حوله نظام تأمين موازن يوزع المخاطر؟ هل ستُبنى بنية رقمية وسيبرانية تُسرّع الصرف وتوثق الشفافية وتحمي البنية التحتية الحيوية؟ هل سيُستثمر في الكوادر البشرية قبل الأزمة القادمة لا بعدها؟ وهل ستتحوّل الصناديق الخليجية المتناثرة إلى منصة أمان موحدة؟

كل دينار يُنفق قد يوفر أضعافه عند وقوع الأزمة المقبلة؛ وهذا هو الفارق بين صندوق يُدار بمنطق الإغاثة وصندوق يُدار بمنطق «اقتصاد المرونة». وإذا نجحت التجربة الكويتية في بناء نموذج واضح للحوكمة وسرعة التمويل ومشاركة القطاع الخاص وإعادة البناء بمعايير أكثر صلابة، فقد تتحول من مبادرة وطنية إلى نواة لمنظومة خليجية مشتركة؛ ففي منطقة تتشابه فيها المخاطر وتتداخل فيها البنية التحتية وسلاسل الإمداد، لا ينبغي أن تكون المرونة مشروعاً وطنياً منفرداً، بل قدرة كل دولة خليجية على إسناد الأخرى قبل أن تتحوّل الطوارئ إلى أزمات ممتدة. الإجابة عن هذه الأسئلة، لا حجم الأموال المعلنه، ستحدد ما إذا كانت الكويت قد أنشأت مجرد صندوق طوارئ آخر، أم أنها بدأت فعلياً في «اختراع» نموذجها الخاص لدولة أكثر مرونة في عصر الأزمات المتلاحقة.

الجهات والمساهمات الوطنية في الكويت		
شراكات تنموية ومسؤولية مجتمعية مستدامة		
القطاع	المساهمة المعلنة	الجهة
تعليم	2,000,000 د.ك (أعلى مساهمة) لجامعة الشرق الأوسط الأميركية (AUM)	جامعة الشرق الأوسط الأميركية (AUM)
مصرفي / تمويل إسلامي	19 مليون دولار للإستجابة + 6 ملايين لإصلاح (محطات الكهرباء)	بيت التمويل الكويتي (KFH)
اتصالات	10 مليون دولار	مجموعة زين
صناعة واستثمار ملي وعقاري	5 ملايين دولار (2 مليون للإمداد للاستثمار + 2 مليون "للهد، للإستثمار" + 1 مليون "للذرة الوطنية العقارية")	مجموعة الصناعات الوطنية القابضة وشركاتها التابعة
استثمار عقاري	5 ملايين دولار	مجموعة التمددين
اتصالات	5 ملايين دولار	شركة الاتصالات الكويتية (stc)
مصرفي	5 ملايين دولار	بنك الكويت الوطني
قابضة متعددة القطاعات	5 ملايين دولار (مساهمة مشتركة)	مجموعة كبيكو وشركاتها التابعة (بنك برقان، كامكو إنفست، العقارات المتحدة، نسييج، جي إف إنش لوجيستيكس،
استثمار / قابضة	6 ملايين دولار	مجموعة الكويتية
تأمين	مليون دولار	شركة الكويت للتأمين «الكويت للتأمين» تساهم بمليون دولار في «الاستجابة الطارئة»
مستشفيات	مليون دولار	مجموعة أجيلتي
مصرفي	3 ملايين دولار	بنك بوبيان
مصرفي	3 ملايين دولار	بنك الخليج
تجارة	3 ملايين دولار	عبدالمحسن البابطين
نفط/ طاقة	8 ملايين دولار	شركة الملا
استثمار	مليون دولار	مجموعة أعيان
عقار	مليون دولار	الشركة التجارية العقارية
تجارة ومقاولات	مليون دولار	علي عبدالوهاب المطوع التجارية (AAW)
غرفة تجارة وصناعة	250 ألف دينار كويتي	غرفة تجارة وصناعة الكويت

المصدر: البيانات المعلنة من الجهات والشركات المدرجة في الخبر المنشور بجريدة بتاريخ 17 مارس 2010

جدول: أبرز المساهمات المعلنة من القطاع الخاص

في ما يلي أبرز المساهمات الفردية التي أعلنت رسمياً حتى مطلع أغسطس 2026، من أصل 68 جهة ساهمت بإجمالي 75.37 مليون دينار كويتي. وإلى جانب الأسماء الواردة أدناه، شارك القطاع المصرفي ككتلة -ممثلاً في بنك الكويت الوطني وبنك الخليج وبنك وربة وبنك بوبيان وبنك الكويت الدولي- إلى جانب شركة الكويت للتأمين والمركز المالي ومجموعة الخليج للكاكلات والصناعات الكهربائية ومجموعة BNK Holding وشركة الاستثمارات الوطنية وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة، دون أن تُعلن قيمة كل مساهمة على حدة.

واصل تحقيق نتائج مالية قوية

أرباح البنك الأهلي الكويتي - مصر ترتفع 30% إلى 3.1 مليار جنيه مصري في النصف الأول 2026



خالد السلاوي:

- الأداء التشغيلي القوي
- مكنا من ترسيخ مركزنا المالي وعزز قدرتنا على مواجهة المتغيرات الاقتصادية بنجاح

مجلة إنترناشونال بيزنس العالمية لعام 2026، بحيث نال السلاوي جائزة "أفضل قائد مصرفي ذو رؤية مستقبلية" تقديرًا لدوره في قيادة البنك نحو تحقيق نمو مستدام، وإرساء ثقافة الابتكار والتطوير، وتعزيز الأداء المؤسسي وفقًا لأفضل الممارسات المصرفية العالمية، فضلاً عن نيل البنك لجائزتي "أفضل بنك في الخدمات المصرفية للشركات" و"أفضل بنك للتجزئة المصرفية" للتميز في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات.

وحصد البنك أيضاً جائزة «التميز في خدمة العملاء» من «دويتشه بنك»، تقديرًا لقوة الشراكة بين البنكين خلال عام 2025، بحيث يعكس هذا التكريم أداء البنك المتميز وجودة عملياته التشغيلية، مما يدعم التعاون المشترك في مجالات إدارة العلاقات وإدارة النقد وتمويل التجارة والخدمات المصرفية للشركات، إضافة إلى خدمات العملاء الدوليين وفق أعلى المعايير العالمية، وبما يعزز الثقة المتبادلة ويدعم تحقيق المزيد من النجاحات المشتركة بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

شراكة مع ماستركارد

وشهد النصف الأول من العام الحالي تعاون البنك الأهلي الكويتي - مصر وماستركارد لتعزيز حلول الدفع الرقمية المتطورة للأفراد والشركات، وتمكينهم من إجراء معاملاتهم المالية والمصرفية بسهولة ووفق أعلى مستويات الأمان.

ويدعم هذا التعاون مسيرة البنك نحو التحول الرقمي ويتيح له توسيع نطاق خدماته لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، وتقديم حلول مبتكرة وتجربة مصرفية رائدة واستثنائية بما يدعم رؤية جمهورية مصر العربية في التحول نحو مجتمع غير نقدي، واستفادة العملاء في الوقت نفسه من الإمكانيات الرقمية المضافة التي توفرها حلول علامة ماستركارد على مختلف المستويات.



علي معرفي:

- سنواصل البناء والتطوير
- مستندين على رؤيتنا المستقبلية الواثقة لنبقى في مصاف البنوك الرائدة في مصر

يتبنها البنك أثبتت قدرتها على الحد من المخاطر، وتحقيق نسب نمو ملحوظة على صعيد جميع مؤشرات الأداء، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد المحلي والعالمي.

وأكد السلاوي أن النظرة المستقبلية للبنك لا تزال تتسم بالتفاؤل، مدعومة بالإصلاحات الاقتصادية المستمرة والجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة، لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، بما يسهم في خلق بيئة داعمة لنمو القطاع المصرفي واستمرار دوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

وأشاد السلاوي بالدور الريادي الذي يقوم به البنك المركزي المصري في قيادة جهود التحول الرقمي وتعزيز الابتكار المالي، بما يدعم تحقيق أهداف الشمول المالي ويوسع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل مختلف شرائح المجتمع.

وأوضح أن البنك يواصل إطلاق المبادرات والحلول الرقمية التي تواكب التطورات التكنولوجية وتلبي احتياجات العملاء، بما يسهم في تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وكفاءة، مشيراً إلى أن إستراتيجية البنك الطموحة تهدف إلى تطوير خطط الأعمال في جميع القطاعات، ووضع معايير واضحة لقياس الأداء، والاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا، والتوسع الجغرافي لضمان تقديم أفضل خدمة مصرفية للعملاء.

وشدد السلاوي على حرص البنك الدائم على تقديم حلول مصرفية استثنائية تلبي مختلف احتياجات العملاء، لافتاً في نهاية تصريحه إلى أن البنك يمضي قدماً نحو تعزيز مركزه المالي القوي، ومواكبة المتغيرات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي.

4 جوائز عالمية

وحصد البنك مؤخراً 4 جوائز عالمية تشمل 3 ألقاب من

حقق البنك الأهلي الكويتي - مصر نتائج مالية قوية خلال النصف الأول من العام 2026، حيث سجل صافي أرباح بقيمة 3.1 مليار جنيه مصري للفترة المنتهية في 30 يونيو 2026 بنسبة نمو 30% مقارنة بـ 2.4 مليار جنيه مصري خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وسجلت الأرباح قبل الضريبة نسبة نمو 40% لتصل إلى 4.5 مليار جنيه مصري مقابل 3.2 مليار جنيه مصري مقارنة بالفترة نفسها من 2025، كما ارتفع صافي الدخل من العائد خلال النصف الأول من العام الحالي بنسبة 34% ليلبلغ 5.1 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 3.8 مليار جنيه مصري خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وشهد إجمالي أصول البنك ارتفاعاً بنسبة 10% ليصل إلى 196.7 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 178.1 مليار جنيه مصري في نهاية ديسمبر 2025.

كما زاد إجمالي ودائع العملاء بنسبة 15% إلى 161.6 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 141 مليار جنيه مصري في نهاية 2025، في حين ارتفع إجمالي محفظة القروض بنسبة 7% إلى 93.5 مليار جنيه مصري مقارنة بـ 87.6 مليار جنيه مصري في نهاية العام 2025.

إنجاز جديد

وتعليقاً على هذه النتائج، أكد رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي - مصر علي معرفي، أن الأداء القوي خلال النصف الأول من العام الحالي، يضيف إنجازاً جديداً إلى سجل إنجازات البنك منذ استحوذ مجموعة البنك الأهلي الكويتي عليه عام 2015، في إطار السعي الدؤوب لتحقيق أهداف المجموعة وتعظيم حقوق المساهمين.

وأضاف «سنعمل خلال الفترة المقبلة على مواصلة البناء والتطوير مستندين على رؤيتنا المستقبلية الواثقة ونهجنا المؤسسي الرصين، ليبقى البنك دائماً في مصاف البنوك الرائدة في القطاع المصرفي المصري».

وأوضح معرفي أن البنك الأهلي الكويتي - مصر استمر في تعزيز أثره المجتمعي الإيجابي، من خلال إطلاق وتنفيذ العديد من مبادرات المسؤولية الاجتماعية، كجزء من التزامه منذ بدء عملياته في السوق المصري بإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، لافتاً إلى أن هذه الجهود حظيت بدعم قوي من موظفي البنك من خلال مشاركتهم في البرامج التطوعية، ومؤكداً التزام البنك بالاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي للفئات الأكثر احتياجاً من خلال هذه المبادرات لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وصولاً لمجتمع أكثر تكافلاً.

وقال معرفي «تظهر المؤشرات المسجلة جهود البنك الدؤوبة لتحقيق التميز في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية والتزامنا بالتطوير المستمر لخدمة العملاء، وسعينا الدائم لترسيخ مكانتنا المميزة في القطاع المصرفي المصري، ونؤكد التزامنا بمبادئ الاستدامة والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية، انطلاقاً من إيماننا بأن النجاح يُقاس بالأثر الإيجابي والمستدام الذي تُحدثه في المجتمع».

وأعرب في نهاية تصريحه عن شكره وتقديره لفريق الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك على تفانيهم المستمر الذي كان له بالغ الأثر في تحقيق التطلعات والخطط الطموحة.

مؤشرات متميزة

من جانبه، صرح الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب للبنك الأهلي الكويتي - مصر خالد السلاوي، بأن الأداء التشغيلي القوي للبنك مكّنه من ترسيخ مركزه المالي، بما يعزز قدرته على مواجهة المتغيرات الاقتصادية والتعامل بكفاءة مع مختلف التحديات، مؤكداً أن الإستراتيجية التي

«بيوت القابضة» تحقق 42.8 مليون دينار كويتي إيرادات و 4.04 مليون دينار صافي ربح للنصف الأول 2026

نمو الشركات التابعة في الأسواق الإقليمية بنسبة 52.5% خلال النصف الأول من 2026

بيوت القابضة تواصل توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز الكفاءة التشغيلية

على السعي بشكل حثيث وراء الفرص المدرة التي نرى أنها توفر قيمة مضافة للشركة والمساهمين، في إطار مقبول من المخاطر وذلك على مستوى كافة الأسواق التي نعمل فيها، ما يعكس إنتقائيتنا لفرص مضمونة العوائد ونامية كقيمة تمنحنا أفضلية وخيارات عديدة عند قرار التخرج.

وشدد على استمرارية الشركة وجميع أذرعها في تنويع الخدمات واستكشاف أفضل الفرص المتاحة والمنافسة على مختلف المشاريع العامة التي تتناسب مع توجهاتنا الاستثمارية المتحفظة، مشيراً إلى أن إضافة فرص جديدة لرصيد محفظة المشاريع التي تحت مظلة الشركة وشركاتها التابعة يمثل تحدي دائم بالنسبة لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي.

وكشف الخنّه عن أن «بيوت القابضة» نسجت الفترة الماضية بعض الشراكات الناجحة طويلة الأجل من خلال الدخول في تحالفات للمنافسة على مشروعات تنمية تشغيلية ضمن سياسة البناء المستقبلي للفرص التي تعزز الاستدامة والسلامة المالية مؤكداً على أن التعاون المستقبلي في هذا الاتجاه سيعا وراء كل ما يحقق أهداف وطموحات المساهمين.

وأكد على أن الشركة نتاجاً لهذه التحالفات خلال المرحلة الماضية عززت استثماراتها عبر الدخول في فرص جديدة، سواء عبر الفوز بمشروع عقاري سيكون له مستقبل جيد إضافة إلى شراء أصول عقارية مدرة وذلك من خلال نشاط وعمليات الأذرع التابعة ضمن سياسة تعزيز قاعدة الأصول المدرة.

وأوضح نراقب عن كثب، وندرس مختلف الاحتمالات وتطورات الأوضاع والتأثيرات على الشأن الاقتصادي لاتخاذ التدابير اللازمة الهادفة للتأقلم معها ، بما يدعم تعزيز حقوق المساهمين، مؤكداً أن البحث عن فرص مناسبة لاقتناصها في ظل الملاء المالية التي تتمتع بها الشركة يعكس قدراتنا على توفير قنوات التمويل اللازمة لدعم اقتناص أي فرصة وبمرونة عالية نتيجة الثقة التي تتمتع بها الشركة على مستوى القطاع المصرفي.

وأكد على أن التركيز على تحقيق النمو المستدام، وتعزيز حقوق المساهمين، والحفاظ على قوة المركز المالي عبر تنمية الأرباح التشغيلية وزيادة التدفقات النقدية، هي أهداف راسخة وثابتة وتمثل تحدي دائم لمجلس الإدارة والجهاز التنفيذي.

وختم الخنّه بتأكيدّه على أن «بيوت» من الكيانات المتجددة التي تدرس بشكل مستمر التوسع القطاعي والجغرافي واستهداف أنشطة جديدة، أو الدخول في فرص واعدة يمكنها أن تسهم في تعزيز ربحية الشركة، مشيراً إلى أن الشركة منفتحة حالياً على الفرص الاستثمارية التي تطرحها الجهات الحكومية، بما يدعم توجهات الشركة المستقبلية ويعزز من تنويع محفظتها الاستثمارية المحلية، تماشياً مع سياسة التركيز على السوق الكويتي الذي يحظى بأولوية لـ «بيوت» كالتزام دائم تجاه الاقتصاد الكويتي للمساهمة في تعزيز نموه والمشاركة في ديناميكية النشاط الذي يتمتع به.



عبدالرحمن الخنّه:

• ننظر بثقة وتفاؤل

لمستقبل الشركة وقادرون

على مواصلة الأداء الجيد

• الشركة تتمتع بملاءة

مالية وتدفقات تدعم رؤيتنا

في التوسع والبحث عن

فرص جديدة

مع التركيز على توسيع نطاق استخدام الحلول الذكية في عمليات المبيعات وتطوير الأعمال ورفع كفاءة اتخاذ القرار. وتعمل الشركة بشكل مستمر على تطوير وتكامل أنظمتها الرقمية، بما يتيح الاستفادة بصورة أكبر من أدوات الذكاء الاصطناعي وأتمتة العمليات، وتعزيز قدرتها على إدارة الفرص والمشروعات المستقبلية بكفاءة وفعالية أكبر.

وتابع الخنّه: ننظر بتفاؤل وثقة للمستقبل، ولدينا تطلع لتحقيق المزيد من الإنجازات. بالرغم من بعض المؤشرات الاقتصادية التي تحمل في طياتها تحديات، إلا أن «بيوت القابضة» تواصل الاستفادة من الفرص الواعدة في الأسواق التي تعمل فيها وتعزيز خدماتها التنافسية في موازاة ترسيخ سياسة الانضباط المالي وترشيد النفقات وزيادة الاعتماد على التدفقات النقدية الداخلية لتقليل التكاليف التمويلية ما أمكن وزيادة هوامش الربحية. وأضاف الخنّه: تقوم فلسفتنا في مجموعة «بيوت»

أعلنت شركة بيوت القابضة عن تحقيق إيرادات بقيمة 42.8 مليون دينار كويتي وصافي أرباح بقيمة 4.04 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2026، في انعكاس لقوة الأداء التشغيلي ومرونة نموذج أعمال الشركة وقدرتها على مواصلة تحقيق نتائج إيجابية في ظل المتغيرات والتحديات التي شهدتها المنطقة خلال الفترة الماضية. وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة بيوت القابضة عبدالرحمن الخنّه، أن النتائج الإيجابية التي نجحت «بيوت» في المحافظة عليها تعكس استمرار النشاط الجيد والإيجابي لمختلف عمليات الشركة ودعمها لنمو الأرباح بوتيرة مستقر في إطار الجهود المتواصلة لترسيخ قنوات الربحية التي تدعم أهداف الشركة في تحدي الحفاظ على نمو مستدام.

وأوضح الخنّه أن مواصلة «بيوت القابضة» تحقيق أرباح رغم ما يمر فيه المشهد الاقتصادي على كل المستويات من تحديات وتداعيات، إنما يعكس في هذه المرحلة جدوى توسعات الشركة إقليمياً وتنويع الفرص والعقود ومصادر الدخل وهو ما يؤكد ويدعم قدرة الشركة على تحمل الضغوط ومواجهة التحديات باستقرار وثبات.

وأردف الخنّه بأن استقرار الإيرادات والأرباح التشغيلية من مصادرها المتنوعة، لا سيما المتدفقة من أعمال الشركات التابعة والزميلة والعقود الخدمية والاستثمارات والعمليات الأخرى يدعم تهمدات مجلس الإدارة بمواصلة الجهود لتنمية أعمال الشركة وحقوق المساهمين وبتلبية تطلعات المساهمين.

كما واصلت الشركة تعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية، حيث سجلت الشركات التابعة في الأسواق الإقليمية نمواً بنسبة 52.5% خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة بالنصف الأول من عام 2025، مدفوعة بالتوسع في الأسواق الإقليمية وتعزيز العمليات والقدرة على الاستفادة من الفرص المتاحة.

وأكد الخنّه بأن نموذج عمل شركة بيوت القابضة يمزج بين أنشطة خدمية غير تقليدية وأنشطة راسخة أساسية من أبرزها القطاع العقاري، وهما يمنحان الشركة ثبات واستقرار ومرونة في التعامل مع المتغيرات وقدرة على استيعاب وامتصاص الضغوط ويعزز من مستوى السيولة نتيجة جودة الأصول المولدة للتدفقات.

وأوضح بأن محركات النمو المتنوعة والعقود الخدمية على مستوى الأسواق التي تنتشر فيها بيوت عبر شركاتها التابعة والزميلة، سواء في الكويت أو خارج دولة الكويت، تمثل الداعم الأكبر للإيرادات، تليها باقي الأنشطة والقطاعات الأخرى، لا سيما العقار والذي من المنتظر أن يحقق زيادة إيجابية وطفرة نمو كبيرة مستقبلاً من خلال مساهمة أكبر في الأرباح بعد تشغيل المشاريع الاستراتيجية الكبرى تدريجياً حسب المواعيد المحددة لها، ما سيضمن مزيجاً متوازناً ومتنوعاً للأرباح باتساع أكبر.

وأكد الخنّه مواصلة الشركة جهودها في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن عملياتها التشغيلية،

تقرير أعيان العقارية للنصف الأول 2026 (3)

أراضي السكن الخاص في الكويت 220,025 ألف قطعة بنهاية النصف الأول 2026



إبراهيم العوضي - الرئيس التنفيذي لشركة أعيان العقارية

أصدرت شركة أعيان العقارية « الرائدة في القطاع العقاري» التقرير النصف سنوي الشامل للعام الحالي 2026 عن السوق العقاري المحلي والذي يسلط الضوء في هذا التقرير على بعض القطاعات العقارية التي لم يتم التطرق إليها في الإصدارات السابقة، إلى جانب تحديث البيانات والمؤشرات العقارية المهمة بما يعكس أحدث التطورات من بداية العام وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير يونيو الماضي، وتنشره «الاقتصادية» على حلقات للفائدة وكذلك لأهمية التقرير وقيمه الجوهرية للقطاع العقاري (3)

إجمالي أراضي السكن الخاص والحكومي في الكويت بلغ 220,025 حتى نهاية النصف الأول من عام 2026

يعتبر قطاع السكن الخاص من أكبر القطاعات العقارية في الكويت. يوجد في دولة الكويت 220,025 قطعة أرض سكنية منها 194,497 قطعة أرض مخصصة للسكن الخاص موزعة على 85 منطقة مختلفة و25,528 قطعة أرض مخصصة للسكن الحكومي.

المقصود هنا في السكن الحكومي هي العقارات السكنية المملوكة للدولة، والتي يتم منحها كمساعدة للمواطنين الكويتيين أو العاملين في الدولة وذلك ضمن منظومة الرعاية السكنية.

تم إستثناء مدينة صباح الأحمد البحرية المخصصة للسكن الخاص من العدد المذكور أعلاه، وذلك نظراً لطبيعة موقعها ونطاق إستخدامها من قبل ملاكها، وعليه نرى أنه ليس من المناسب إضافتها إلى قطاع السكن الخاص بشكل عام في الكويت.

تظل مدينة المطلاع المساهم الأكبر في أراضي السكن الخاص بمساحة إجمالية قدرها

جدول رقم 7
أعلى 20 منطقة حسب عدد الأراضي المتاحة ومساحتها الإجمالية

م	المنطقة	عدد الأراضي المتاحة	المساحة الإجمالية (متر مربع)	متوسط مساحة الأرض (متر مربع)
1	مدينة المطلاع	28,289	11,381,077	402
2	مدينة صباح الأحمد	10,064	6,428,818	639
3	مدينة جابر الأحمد	5,977	2,442,706	409
4	صباح السالم	5,677	2,097,876	370
5	غرب عبدالله المبارك	5,202	2,117,105	407
6	عبدالله المبارك الصباح	4,915	1,967,776	400
7	سلوى	4,088	3,013,846	737
8	علي صباح السالم	3,747	1,488,697	397
9	العدان	3,637	1,468,069	404
10	الفردوس	3,548	1,113,282	314
11	مبارك الكبير	3,546	1,453,248	410
12	بيان	3,468	1,695,287	489
13	العارضية	3,391	1,398,860	413
14	الصباحية	3,300	1,829,593	554
15	الوفرة السكنية	3,290	1,946,613	592
16	الجابرية	3,238	2,045,930	625
17	أبو فطيرة	3,116	1,320,902	424
18	الزهراء	3,057	1,385,155	453
19	القصور	3,053	1,235,824	405
20	جابر العلي	2,967	1,178,116	397
	السكن الحكومي	25,528	8,245,544	323
	مناطق سكنية خاصة أخرى	86,927	52,862,712	608
	الإجمالي	220,025	110,117,036	500

متوسط قيم صفقات الأراضي ومباني السكن الخاص خلال الفترة 2021-2026

«المطالع» أكبر مساهم في أراضي السكن الخاص بمساحة إجمالية 11,381,077 متر مربع

جدول رقم 8 متوسط أسعار صفقات أراضي السكن الخاص بالدينار الكويتي للمتر المربع للفترة 2021-2026						
المنطقة	2021 (د.ك.)	2022 (د.ك.)	2023 (د.ك.)	2024 (د.ك.)	2025 (د.ك.)	2026 (د.ك.)
عبدالله السالم	2,000	2,225	2,225	2,482	2,608	2,608
العديلية	1,478	1,940	1,900	1,626	2,549	2,549
الخالدية	2,380	2,380	2,380	2,227	1,817	1,817
الفيحاء	1,527	1,398	1,398	1,217	1,222	1,250
كيفان	1,300	1,300	1,300	1,515	1,385	1,385
النزهة	1,310	1,310	1,310	2,284	1,613	2,250
القادسية	1,225	1,225	1,225	1,232	1,440	1,332
قرطبة	1,375	1,375	983	1,274	878	878
الروضة	1,992	1,992	1,992	1,535	924	1,547
الشهداء	1,241	1,241	1,241	1,410	1,304	1,304
الصادق	1,177	1,317	1,344	1,269	1,216	1,000
الزهراء	1,222	1,432	1,235	1,244	1,076	1,028

جدول رقم 9 متوسط أسعار صفقات مباني السكن الخاص بالدينار الكويتي للمتر المربع للفترة 2021-2026						
المنطقة	2021 (د.ك.)	2022 (د.ك.)	2023 (د.ك.)	2024 (د.ك.)	2025 (د.ك.)	2026 (د.ك.)
عبدالله السالم	1,784	2,489	3,073	1,860	2,083	2,515
العديلية	1,436	1,943	1,969	2,225	2,579	2,041
الخالدية	1,500	1,639	1,804	1,632	1,428	1,572
الفيحاء	1,568	2,063	1,713	1,618	1,397	1,530
كيفان	1,520	1,509	1,593	1,572	1,611	1,392
النزهة	2,288	2,630	4,209	1,768	1,856	1,950
القادسية	1,508	1,381	1,510	1,427	1,232	1,189
قرطبة	1,236	1,354	1,407	1,296	1,208	814
الروضة	1,672	1,451	1,656	1,254	1,472	1,165
الشهداء	1,349	1,540	1,521	1,441	1,373	1,202
الصادق	1,599	1,752	1,840	1,615	1,485	1,273
الزهراء	1,331	1,835	1,474	1,264	1,180	1,010

متوسط أسعار صفقات أراضي السكن الخاص بالدينار الكويتي للمتر المربع للفترة 2021-2026

جدول رقم 10 أسعار الأراضي السكنية في ضاحية عبدالله السالم						
فئة مساحة الأرض (متر مربع)	شارع رئيسي على زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي بدون زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي داخلي على زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي داخلي بدون زاوية (د.ك.)	شارع داخلي على زاوية (د.ك.)	شارع داخلي بدون زاوية (د.ك.)
أقل من 400	-	-	3,016-2,390	2,655-2,301	2,158-1,956	1,976-1,815
400-500	-	-	3,093-2,313	2,502-1,970	2,105-1,965	2,006-1,716
500-600	2,934-2,841	2,507-2,498	3,167-2,225	2,427-1,851	2,123-1,795	1,904-1,601
600-750	-	-	3,143-2,376	2,548-2,035	2,268-2,020	2,081-1,791
أكثر من 750	3,828-2,207	3,370-2,107	3,286-1,961	2,865-1,669	2,194-1,566	1,904-1,113

جدول رقم 14 أسعار الأراضي السكنية في منطقة كيفان						
فئة مساحة الأرض (متر مربع)	شارع رئيسي على زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي بدون زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي داخلي على زاوية (د.ك.)	شارع رئيسي داخلي بدون زاوية (د.ك.)	شارع داخلي على زاوية (د.ك.)	شارع داخلي بدون زاوية (د.ك.)
أقل من 400	1,976-1,756	1,811-1,594	1,958-1,457	1,891-1,286	1,763-1,374	1,595-1,328
400-500	1,987-1,690	1,818-1,535	1,956-1,466	1,798-1,277	1,717-1,472	1,568-1,321
500-600	2,053-1,769	1,897-1,689	1,857-1,462	1,761-1,390	1,704-1,413	1,459-1,268
600-750	2,135-1,559	1,829-1,533	1,957-1,512	1,759-1,295	1,790-1,481	1,687-1,310
أكثر من 750	2,377-1,650	2,073-1,509	2,083-1,443	1,624-1,239	1,702-1,427	1,545-1,133

في ضاحية عبدالله السالم إنخفاضاً طفيفاً خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

- ساهم الضعف العام في السوق، إلى جانب إعتبارات تتعلق بالتطورات الجيوسياسية، في إنخفاض أسعار الأراضي في منطقتي كيفان والنزهة بنحو 1.5% إلى 2% خلال الإثني عشر شهراً الماضية.

مساحات الأراضي محددة السعر وذلك بسبب عدم وجود أراضي بهذه المساحة في تلك المناطق، على سبيل المثال لا توجد أرض زاوية على شارع رئيسي بمساحة أقل من 400 متر مربع في ضاحية عبدالله السالم، وبالتالي لا يوجد سعر لها ضمن القائمة.

- شهد متوسط أسعار الأراضي

تلك الأراضي زاوية واحدة (ملتقى شارعين) أو أكثر.

- سنقوم بإستعراض الأسعار المتداولة في 12 مناطق خلال تقرير النصف الأول من عام 2026.
- هناك بحدود 85 منطقة مختلفة، سيتم تناولها بشكل نصف سنوي في الإصدارات القادمة من هذا التقرير.
- من الملاحظ أنه ليس كل فئات

11,381,077 متر مربع موزعة على عدد 28,289 قطعة أرض، مما يعزز أهميتها بوصفها محركاً رئيسياً في قطاع السكن الخاص وذلك بمجرد الإنتهاء من تطويرها بالكامل وإشغالها بالسكان.

- في المناطق الإثني عشر المختارة، سجلت ضاحية عبدالله السالم أعلى المعدلات لمتوسط أسعار الأراضي، حيث بلغت ذروتها عند 2,608 دينار كويتي للمتر المربع في عام 2025، في حين جاءت قرطبة، الروضة، والزهراء ضمن المناطق الأقل من حيث متوسط الأسعار.

- أما بالنسبة لمباني السكن الخاص في المناطق الإثني عشر المختارة، فقد سجل متوسط سعر المتر المربع في عام 2025 إتجاهاً تصاعدياً في كل من منطقة العديلية وضاحية عبدالله السالم، حيث بلغ 2,579 دينار كويتي للمتر المربع في العديلية، و 2,083 دينار كويتي للمتر المربع في ضاحية عبدالله السالم.

- بخلاف الأراضي التي تميل قيمتها إلى الإرتفاع مع مرور الوقت، وبشكل عام، فإن مباني السكن الخاص تتأثر بعمر المبنى وحالته، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع متوسط أسعار الصفقات المسجلة في السنوات اللاحقة، حتى في حال إستمرار إرتفاع قيمة الأرض.

أسعار الأراضي

يستعرض هذا القسم من التقرير القيم السائدة للأراضي في مناطق مختارة.

- توضح الجداول التالية أسعار المتر المربع للأراضي بناءً على مساحاتها المختلفة.

- تصنيف الأراضي وفقاً لما يلي:

- شوارع رئيسية: أراضي تطل على الطرق السريعة أو الطرق الرئيسية، وتربط تلك الطرق المناطق أو القطع المختلفة.
- شوارع رئيسية داخلية : أراضي تطل على شوارع رئيسية داخلية وتفصل بين قطع داخلية ولها مدخل لأكثر من شارع داخلي.
- زاوية / بدون زاوية : قد تضم

بنمو قدره 22.8%

«المتاجرة العقارية» تحقق 4,720,005 د.ك

صافي أرباح عن النصف الأول 2026

مجلس الإدارة يقر توزيع أرباح نقدية نصف سنوية
بنسبة 4% بواقع 4 فلس للسهم عن العام 2026

العقارية، ومن أبرزها مشروع توسعة مجمع الرحاب، الذي يهدف إلى تطوير المرافق والخدمات من خلال إضافة مساحات تأجيريه جديدة، بما يساهم في تعزيز تجربة الزوار والمستأجرين ودعم مكانة المجمع كوجهة تجارية متكاملة، وذلك ضمن رؤية الشركة المستقبلية إلى تطوير أصولها العقارية وتحقيق نمو مستدام على المدى الطويل.

وفي ختام تصريحه، توجّه عبدالفتاح محمدرافع معرفي بالدعاء إلى الله عز وجل أن يحفظ الكويت وأهلها من كل مكروه، وأن تنعم الكويت بالأمن والسلامة والاستقرار في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ/ صباح خالد الحمد الصباح، وسمو الشيخ/ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء، حفظهم الله ورعاهم، كما أعرب عن جزيل الشكر والتقدير للسادة المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين بالشركة على جهودهم ودعمهم المستمر، مؤكداً أن شركة المتاجرة العقارية ستواصل العمل على تعزيز مركزها المالي وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بما يحقق قيمة مضافة مستدامة للمساهمين.



عبدالفتاح محمد رافع معرفي

متوازنة تقوم على تنويع استثماراتها العقارية من حيث الحجم والطبيعة والتوزيع الجغرافي، بما يساهم في تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد وتعزيز الاستدامة المالية للشركة. وفي إطار هذه الاستراتيجية، استثمرت شركة المتاجرة في مركز الخدمات اللوجستية والنقل في ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما تواصل الشركة تنفيذ خططها التطويرية في مشاريعها

صرّح رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي عبدالفتاح محمد رافع معرفي بأن نتائج أعمال شركة المتاجرة العقارية (شركة تابعة مملوكة بنسبة 79.2% للشركة التجارية العقارية) عن الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026، قد أسفرت عن تحقيق صافي أرباح بلغت 4,720,005 د.ك (أربعة ملايين وسبعمائة وعشرون ألفاً وخمسة دنانير كويتي)، بزيادة مقدارها 22.8% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وتعقيباً على النتائج المالية للنصف الأول لعام 2026، صرّح معرفي أن النتائج المحققة تعكس نمواً في الأداء التشغيلي ونمواً ملحوظاً في إيرادات الاستثمارات، مدعوماً باستمرار تنفيذ استراتيجية الشركة الهادفة في المحافظة على تنوع المحفظة العقارية والاستثمارية وتعزيز كفاءة الأداء التشغيلي. وفيما يخص المؤشرات المالية، فقد شهدت تحسناً ملحوظاً، حيث بلغ النمو في العائد على حقوق المساهمين والعائد على الأصول والعائد على رأس المال 18.9% و30.8% و22.8% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وبناء عليه فقد قرر مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية نصف سنوية عن العام 2026 بنسبة 4% وبواقع 4 فلس للسهم. وأضاف معرفي أن الشركة تواصل أعمالها وفق استراتيجية

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



حصرياً لبطاقتي الواحة فيزا إنفينيت وماستركارد وورلد

«بوبيان» يكافئ حاملي بطاقات الواحة الائتمانية باسترداد نقدي 30% على مشترياتهم الدولية سبيكة العبدالله: مزايا مضاعفة تجمع بين أعلى قيمة استرداد نقدي وأميال الواحة للاستمتاع بتجربة سفر أكثر تميزاً

عليها من إنفاقهم الدولي ويمنحهم تجربة أكثر تميزاً عند استخدام بطاقتهم أثناء السفر.

وأوضحت العبدالله أن وصول نسبة الاسترداد النقدي إلى 30%، باعتبارها الأعلى في السوق، يمثل إحدى أبرز المزايا التنافسية للحملة، ويمنح العملاء فرصة الاستفادة بصورة أكبر من إنفاقهم الدولي، بما يعكس حرص بوبيان على تقديم عروض نوعية بمزايا استثنائية تتناسب مع تطلعات عملائه. وأكدت أن بطاقات الواحة الائتمانية تجمع بين مزايا السفر والمكافآت وسهولة الاستخدام من خلال انتشارها الواسع عالمياً، بما يوفر للعملاء تجربة متكاملة تبدأ من حجز رحلتهم وتمتد إلى مشترياتهم واستخداماتهم المختلفة في وجهاتهم الدولية.

واختتمت العبدالله تصريحها بالتأكيد على أن بنك بوبيان يواصل ترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة في تقديم حلول مبتكرة تركز على فهم احتياجات العملاء وأنماط حياتهم ومواكبة تطورها، وترجمة هذا التوجه إلى منتجات وبرامج مكافآت متنوعة، بما يعزز تجربتهم والقيمة التي يحصلون عليها من تعاملاتهم المصرفية داخل الكويت وخارجها.



سبيكة العبدالله

عملائنا وأنماط استخدامهم المتغيرة، وتقديم مزايا حصرية تمنحهم قيمة إضافية ملموسة، لاسيما خلال السفر الذي يمثل أحد أهم استخدامات البطاقات الائتمانية.

وأضافت أن الحملة تمنح حاملي بطاقتي بوبيان الواحة Visa Infinite و Mastercard World الائتمانية مكافأة مزدوجة، من خلال الجمع بين الاسترداد النقدي واكتساب أميال نادي الواحة، بما يعزز إجمالي المكافآت التي يحصل

في إطار حرصه على مكافأة عملائه ومنحهم مزايا استثنائية تعزز قيمة تجربتهم للتسوق الدولي أثناء السفر، أطلق بنك بوبيان حملته الحصرية لحاملي بطاقات الواحة الائتمانية، والتي تتيح استرداداً نقدياً بنسبة 30%، وهي أعلى نسبة استرداد نقدي على المشتريات الدولية، إلى جانب اكتساب أميال نادي الواحة.

وتتيح الحملة لحاملي بطاقتي بوبيان الواحة -Visa Infi-nite و Mastercard World الائتمانية الاستفادة من الاسترداد النقدي على المشتريات الدولية المؤهلة داخل المحلات من خلال أجهزة نقاط البيع أثناء السفر، وذلك بعد حجز تذكرة سفر واحدة على الأقل مع الخطوط الجوية الكويتية باستخدام إحدى البطاقتين، خلال فترة الحملة الممتدة من 1 أغسطس وحتى 31 أكتوبر 2026.

وتصل قيمة الاسترداد النقدي لبطاقة الواحة Visa Infinite إلى 500 د.ك، و 250 د.ك لبطاقة الواحة Mastercard World.

**** قيمة أكبر للإنفاق أثناء السفر**

وبهذه المناسبة، قالت مدير أول إدارة منتجات البطاقات في بنك بوبيان سبيكة العبدالله "نحرص في بوبيان باستمرار على تطوير عروض ومكافآت بطاقتنا بما يواكب احتياجات

عطورات

مقام

maqames -perfume

55205700



بنمو 19%

«وربة» يحقق 24.2 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية للنصف الأول من عام 2026



شاهين حمد الفانم:



حمد مساعد السايير:

- تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح استراتيجية البنك في تحقيق نمو متوازن ومستدام
- نواصل الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز قدراتنا التشغيلية
- نواصل التركيز على رفع جودة الخدمات المصرفية وتطوير المنتجات المبتكرة، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة.

- نحرص على بناء مؤسسة مالية إسلامية حديثة تجمع بين الابتكار والكفاءة التشغيلية والالتزام بأفضل الممارسات المصرفية
- البنك يواصل التركيز على تحقيق نمو مستدام يواكب المتغيرات الاقتصادية ويعزز من قدرته على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والعملاء

أعلن بنك وربة نتائجها المالية للنصف الأول من عام 2026، مواصلاً تحقيق أداء مالي وتشغيلي قوي يعكس نجاح استراتيجيته طويلة المدى، والهادفة إلى تعزيز مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة قادرة على تحقيق النمو المستدام وتقديم قيمة مضافة لعملائه ومساهميته ومختلف أصحاب المصلحة.

وتأتي هذه النتائج في ظل استمرار البنك بتنفيذ خطته الاستراتيجية التي تركز على الابتكار والتحول الرقمي وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يواكب المتغيرات المتسارعة في القطاع المصرفي ويستجيب لتطلعات العملاء واحتياجاتهم المتنامية.

وحقق البنك أرباحاً صافية بلغت 24.2 مليون دينار كويتي خلال النصف الأول من عام 2026 مقارنة مع 20.3 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي، محققاً نمواً بنسبة 19%، فيما بلغت ربحية السهم 4.29 فلساً. وارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 21% ليلبلغ 59.2 مليون دينار كويتي مقابل 48.9 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام الماضي.

كما سجل البنك نمواً في عدد من المؤشرات المالية الرئيسية، حيث بلغ إجمالي الموجودات 6.2 مليار دينار كويتي، فيما بلغت حسابات المودعين 3.6 مليار دينار كويتي، وارتفع رصيد مديني التمويل إلى 4.3 مليار دينار كويتي محققاً نمواً بنسبة 9% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، بينما بلغت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 820.3 مليون دينار كويتي. وتؤكد هذه النتائج نجاح البنك في مواصلة تنفيذ استراتيجيته الطموحة وتحقيق التوازن بين النمو والكفاءة التشغيلية، مع المحافظة على جودة الأصول ومئات المركز المالي.

السايير: نتائج اليوم ثمرة رؤية واضحة وعمل متواصل وفي هذا السياق، قال رئيس مجلس إدارة بنك وربة حمد مساعد السايير: "تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح النهج الذي اعتمدته البنك منذ سنوات، والقائم على بناء مؤسسة مالية إسلامية حديثة تجمع بين الابتكار والكفاءة التشغيلية والالتزام بأفضل الممارسات المصرفية".

وأضاف: "لقد واصل بنك وربة خلال الفترة الماضية تحقيق تقدم ملموس على مختلف المستويات، سواء من حيث الأداء المالي أو تطوير الخدمات أو تعزيز التجربة المصرفية للعملاء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نتائج البنك ومكانته في السوق".

وأكد السايير أن البنك يواصل التركيز على تحقيق نمو مستدام يواكب المتغيرات الاقتصادية ويعزز من قدرته على خلق قيمة طويلة الأمد للمساهمين والعملاء.

وأشار إلى أن قوة المركز المالي للبنك تمثل قاعدة صلبة للانطلاق نحو المزيد من الإنجازات خلال المرحلة المقبلة، خاصة في ظل استمرار البنك بتعزيز كفاءته التشغيلية وتطوير خدماته ومنتجاته.

وأضاف: "ننظر إلى المستقبل بثقة كبيرة، مدعومين بفريق عمل متميز وقاعدة عملاء واسعة واستراتيجية واضحة تركز على الابتكار والاستدامة والنمو

المسؤول..

التحول الرقمي والابتكار في صميم استراتيجية البنك واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تعزيز استثماراته في التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، في إطار رؤيته الرامية إلى تقديم تجربة مصرفية متكاملة وسلسة ترتقي إلى تطلعات العملاء. وشهدت الفترة الماضية إطلاق وتطوير مجموعة

من الحلول والخدمات الرقمية التي تساهم في تسهيل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية وتنفيذ معاملاتهم بكفاءة وسرعة وأمان. كما واصل البنك تحديث بنيته التكنولوجية وتعزيز قدراته الرقمية بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع المالي، ويعزز جاهزيته للاستفادة من الفرص المستقبلية.



أداء قوي يعكس نجاح الاستراتيجية ويعزز مكانة البنك كأحد أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في الكويت والمنطقة



أبرز المؤشرات التشغيلية بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي:



وأسهمت هذه الجهود في ترسيخ مكانة البنك كأحد المؤسسات المصرفية الرائدة في مجال الابتكار الرقمي، مع مواصلة العمل على تطوير خدمات جديدة تدعم تجربة العملاء وتمنحهم مزيداً من المرونة والسهولة.

تنويع مصادر الدخل وتعزيز الأنشطة الاستثمارية واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تنفيذ استراتيجيته الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز مساهمة الأنشطة المصرفية والاستثمارية في دعم النمو المستدام.

وحرص البنك على الاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق المحلية والإقليمية، مع المحافظة على نهج متوازن في إدارة المخاطر وتحقيق أفضل العوائد الممكنة.

كما شهدت الفترة الماضية مواصلة تطوير المحفظة الاستثمارية للبنك وتوسيع نطاق الخدمات والحلول التمويلية والاستثمارية المقدمة للعملاء.

وتعكس هذه الجهود نجاح البنك في بناء نموذج أعمال متكامل قادر على تحقيق التوازن بين النمو والاستدامة وتعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل.

الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.. التزام مستمر واصل بنك وربة خلال النصف الأول من عام 2026 تنفيذ مبادرات نوعية في مجالات الاستدامة والمسؤولية المجتمعية، انطلاقاً من إيمانه بأهمية دوره كشريك فاعل في دعم المجتمع والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وشملت جهود البنك دعم البرامج التعليمية والشبابية والبيئية، والمبادرات الهادفة إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز الوعي المصرفي بين مختلف فئات المجتمع.

كما واصل البنك دمج مبادئ الاستدامة ضمن عملياته وأنشطته المختلفة، بما يعزز من أثره الإيجابي على المجتمع والبيئة ويدعم أهداف التنمية طويلة الأمد.

وتنسجم هذه الجهود مع رؤية البنك الرامية إلى تحقيق التوازن بين الأداء المالي والمسؤولية المجتمعية، وترسيخ دوره كمؤسسة مالية تسهم في بناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

الغانم: نواصل الاستثمار في المستقبل وتعزيز التميز التشغيلي

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين حمد الغانم: "تعكس نتائج النصف الأول من عام 2026 نجاح استراتيجية البنك في تحقيق نمو متوازن ومستدام، مدعوماً بالأداء القوي للأعمال الأساسية واستمرار تطوير الخدمات والحلول المصرفية التي نقدمها لعملائنا".

وأضاف الغانم: "نواصل الاستثمار في الابتكار والتحول الرقمي وتطوير الكفاءات الوطنية وتعزيز قدراتنا التشغيلية، بما يدعم أهدافنا الاستراتيجية ويمكننا من مواصلة تحقيق النمو خلال السنوات المقبلة".

وأكد الغانم أن البنك سيواصل التركيز على رفع جودة الخدمات المصرفية وتطوير المنتجات المبتكرة وتعزيز تجربة العملاء، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في الكويت والمنطقة.

واختتم تصريحه قائلاً: "ننظر إلى المستقبل بتفاؤل وثقة، مستندين إلى مركز مالي قوي ورؤية واضحة وفريق عمل متميز، ونؤكد التزامنا بمواصلة مسيرة النمو والتميز بما يحقق قيمة مستدامة لعملائنا ومساهميننا ويدعم الاقتصاد الكويتي".

خلال مشاركته في الملتقى الإرشادي للطلبة المستجدين بجامعة الكويت

بنك الخليج يستعرض مزايا حساب red وبطاقة red plus مسبقة الدفع



ويركز بنك الخليج على التواجد في مختلف الفعاليات التي تجمعها بالشباب، انطلاقاً من إيمانه بأهمية مواكبة الطلبة في بداية رحلتهم الجامعية، وتزويدهم بالحلول المصرفية التي تلبي احتياجاتهم، إلى جانب تعزيز وعيهم المالي بما يساعدهم على اتخاذ قرارات مالية سليمة تسهم في بناء مستقبلهم.

وتأتي مشاركة البنك في الملتقى ضمن استراتيجية متكاملة لترسيخ مفهوم الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع، إلى جانب تعزيز التواصل مع فئة الشباب، والتعريف بالحلول والخدمات المصرفية المبتكرة التي يقدمها، إلى جانب دعم المبادرات الوطنية الهادفة إلى تمكين الشباب مالياً، انطلاقاً من شعاره « معاكم دوم» ويعتبر بنك الخليج أحد البنوك الرائدة في الكويت، بإجمالي موجودات 8 مليار دينار كويتي كما في نهاية مارس 2026، حيث يقدم سلسلة واسعة من الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات، بالإضافة إلى خدمات الخزينة والخدمات المالية الأخرى، من خلال شبكة كبيرة تضم 45 فرعاً وأكثر من 260 جهاز صرف آلي موزع في جميع أنحاء الكويت.

الحصرية الأخرى لدى «أولى» و«ترولي» . أما العملاء الذين يمتلكون حساب red ويصدرون بطاقة red plus مسبقة الدفع، فيحصلون على 5,000 نقطة ترحيبية، وخصماً بنسبة 50% على تطبيق «طلبات» كل يوم اثنين، وكذلك خصماً بنسبة 50% على تذاكرين يومياً في دور العرض «فوكس» و«سينسكيب».

وتستمر الرحلة إلى ما بعد التخرج، إذ يحصل الخريج على 5,000 نقطة هدية فورية عند صرف مكافأة التخرج، إضافة إلى 20,000 نقطة أخرى عند تحويل حساب red إلى حساب راتب مع إصدار بطاقة ائتمانية مجانية.

وحرص فريق بنك الخليج على تعريف الطلبة بأهمية التخطيط المالي السليم، وترشيد الإنفاق، وحماية البيانات المصرفية، والتوعية بمخاطر الاحتيال الإلكتروني، وذلك في إطار أهداف حملة «لنكن على دراية» الرامية إلى نشر الثقافة المالية وتعزيز السلوك المالي المسؤول بين مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما فئة الشباب.

في إطار التزامه بدعم الشباب وتمكينهم مالياً، شارك بنك الخليج في الملتقى الإرشادي للطلبة المستجدين بجامعة الكويت، الذي أقيم في مدينة صباح السالم الجامعية، حيث استعرض أمام الطلبة المستجدين وأولياء الأمور باقة من خدماته المصرفية المخصصة للشباب، إلى جانب تقديم التوعية المالية ضمن دعمه المستمر لحملة «لنكن على دراية».

وشهد جناح بنك الخليج إقبالاً واسعاً من زوار المعرض، حيث استعرض فريق المبيعات مزايا حساب red المصمم خصيصاً لتلبية احتياجات الشباب ومواكبة أسلوب حياتهم، وكذلك بطاقة red plus مسبقة الدفع، التي تمنح حاملها باقة فريدة من المزايا والخصومات والعروض الحصرية.

و يحصل الطلاب الذين يقومون بتحويل مكافآتهم الطلابية وإصدار بطاقة red plus على بطاقة مجانية لمدة خمس سنوات، إضافة إلى 20,000 نقطة ترحيبية (تعادل 60 ديناراً) ضمن برنامج نقاط الخليج، وهو البرنامج الأكثر مكافأة في الكويت، إلى جانب قسيمة بقيمة 10 دنانير من «ترولي» والعديد من العروض

تصميم مواقع الكترونية

مواقع احترافية

بريد الكتروني

دعم فني



www.MadeInKwt.com

[00965] 55550567

«زين» تختتم برنامجها الصيفي بتجربة جمعت بين العمل الميداني والابتكار وتمكين الشباب

تكرم 30 متدرباً خاضوا تجربة ميدانية في 22 فرعاً من فروع زين على مدار 5 أسابيع

الموسم السابع رسّخ دور البرنامج كأبرز منصة تدريب ميداني في القطاع الخاص



مسؤولو زين مع شباب الدفعة السابعة



تكرم أحد المتدربين



تكرم إحدى المتدربات الأكثر تميزاً

اليومية، وكيفية الاستفادة من أدواته في الابتكار، وتحليل الأفكار، وتحسين العروض، والاستعداد لعرض المشاريع أمام لجنة التحكيم، مع التأكيد على أهمية الاستخدام المسؤول لهذه الأدوات ودورها في دعم التفكير لا استبداله.

كما شكّل التحدي النهائي إحدى أبرز محطات البرنامج، حيث عمل المتدربون ضمن فرق لتطوير أفكار شبابية قابلة للتطبيق ترتبط بمجالات اهتمام زين، ضمن أربع مسارات رئيسية شملت المهارات الرقمية، والاستدامة، وتمكين الشباب، والمسؤولية الرقمية. وقدمت الفرق خلال الحفل الختامي عروضاً تناولت التحدي الذي تعالجه كل فكرة، والفئة المستهدفة، وآلية التنفيذ، والأثر المتوقع، ومؤشرات قياس النجاح، إلى جانب تصورات بصرية ونماذج أولية دعمت الأفكار المطروحة.

ويعكس برنامج زين الصيفي للشباب إيمان الشركة بأهمية الاستثمار في طاقات الشباب، ومنحهم فرصاً عملية تساعدهم على اكتشاف قدراتهم، وتنمية مهاراتهم، وفهم بيئة العمل بصورة واقعية، ليوصل دورهم كأحدى أبرز منصات زين السنوية لتمكين الشباب الكويتي، وتعزيز جاهزيتهم لسوق العمل، وإعداد جيل يمتلك الثقة والخبرة والمهارات الرقمية والمهنية للمشاركة بفاعلية في سوق العمل والاقتصاد الرقمي.

التسجيل، مع تقدّم أكثر من 2400 شاب وشابة، حيث تم إجراء المقابلات الشخصية لأكثر من 600 مُتقدّم ممن استوفوا شروط التسجيل، وتم بعدها اختيار القائمة النهائية من المتدربين الذين خاضوا هذه التجربة بما يتناسب مع أهداف البرنامج وطبيعة التدريب الميداني داخل فروع زين.

وخلال البرنامج، اكتسب المتدربون خبرات عملية في المبيعات، والتسويق، وخدمة العملاء، والتواصل المهني، والعمل الجماعي، إلى جانب تطوير مهارات الانضباط، وتحمل المسؤولية، والثقة بالنفس، وحل المشكلات في المواقف اليومية، بما عزّز جاهزيتهم للانتقال من الحياة الأكاديمية إلى سوق العمل، وتعزيز سيرهم الذاتية بخبرات مميزة.

ولم يقتصر البرنامج على التدريب الميداني داخل الفروع، بل شمل العديد من الفعاليات الجانبية مثل اللقاء التنويري، وورش العمل والجلسات التدريبية التي قدّمتها «إنجاز» لتطوير المهارات الشخصية والمهنية، وتعزيز جاهزية المتدربين لسوق العمل، إلى جانب أنشطة تفاعلية وترفيهية ساهمت في بناء روح الفريق وتقوية الروابط بين المشاركين، وخلق بيئة إيجابية تجمع بين التعلم العملي والتفاعل البناء.

كما شارك المتدربون في ورشة عمل حول الاستخدام العملي للذكاء الاصطناعي في الدراسة والعمل والحياة

اختتمت زين الكويت الموسم السابع من برنامجها الصيفي للشباب، بعد تجربة تدريبية ميدانية امتدت على مدار خمسة أسابيع، شارك فيها 30 متدرباً ومتدربة من طلبة الجامعات وحديثي التخرج في 22 فرعاً من فروع زين، ليُرسّخ البرنامج مكانته كأحد أبرز منصات التدريب الميداني في القطاع الخاص الكويتي، التي تُقدّم مزيجاً من العمل الميداني وتجارب الابتكار ومهارات تمكين الشباب.

أقامت زين حفلاً ختامياً في مقرها بالشويخ للاحتفاء بجميع المشاركين تقديراً لجهودهم والتزامهم طوال فترة البرنامج، إلى جانب تكريم المتدربين المتميزين في عدد من الفئات، من بينها الأعلى أداءً في المبيعات، بالإضافة إلى فئات أخرى عكست روح المبادرة، والالتزام، والتميّز خلال هذه التجربة التدريبية.

قدّم البرنامج في عامه السابع رحلة ميدانية متكاملة في فروع زين المنتشرة بمختلف مناطق الكويت، حيث عمل المتدربون جنباً إلى جنب مع موظفي الشركة بشكل مباشر، ما أتاح لهم فرصة التعرف على طبيعة عمل مختلف الإدارات عن قرب، ومحاكاة مختلف المهارات مثل التعامل مع العملاء وفهم احتياجاتهم، وتسويق المنتجات، وغيرها.

ويعتبر موسم 2026 من أكثر المواسم نجاحاً في تاريخ البرنامج، حيث شهد إقبالا لافتاً خلال مرحلة

دراسة: التحول الرقمي والإقامة المميزة يدعمان تنافسية المملكة الاستثمارية



أكثر من 676 مقرا إقليميا للشركات العالمية والقطاعات غير النفطية تقود النمو الاقتصادي

لاستقطاب المستثمرين، ورواد الأعمال، والمواهب المتخصصة، وملاك العقارات، من خلال توفير مسارات متنوعة تمنح بيئة قانونية ومالية مستقرة تدعم تأسيس الأعمال والتوسع الاستثماري طويل الأجل.

وأوضحت أن البرنامج يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز الاستثمار العقاري، ودعم منظومة ريادة الأعمال ونقل المعرفة، إلى جانب دعم سوق العمل، وتوسيع الطلب على الخدمات المهنية والمالية والقانونية، وتعزيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالاستثمارات الجديدة.

رؤية مستقبلية

ذكرت W7Worldwide في رؤيتها التحليلية أن جاذبية الاستثمار في المملكة لم تعد تستند إلى عامل واحد، بل إلى منظومة متكاملة تجمع بين قوة الاقتصاد، وكفاءة البيئة التنظيمية، وتنوع الفرص الاستثمارية، واستقرار السياسات الاقتصادية، مما عزز قدرة المملكة على استقطاب الاستثمارات النوعية ورسخ مكانتها كواحدة من أبرز الوجهات الإقليمية والدولية لرؤوس الأموال والشركات الباحثة عن النمو المستدام.

وأوضحت أن المملكة تجاوزت مرحلة تحسين الإجراءات إلى بناء منظومة استثمارية متكاملة تركز على الإصلاحات الهيكلية، والتحول الرقمي، وتكامل السياسات الحكومية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد على المدى الطويل. كما أكدت أن القيمة الحقيقية للاستثمار الأجنبي لا تُقاس بحجم التدفقات الرأسمالية فقط، بل بما يحققه من أثر اقتصادي مستدام يتمثل في نقل المعرفة، وتوطين التقنيات، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز المحتوى المحلي. وأضافت أن برامج المقدرات الإقليمية والإقامة المميزة، إلى جانب تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة، تمثل ركائز استراتيجية لاستقطاب استثمارات نوعية ذات قيمة مضافة، تدعم التنوع الاقتصادي، وتعزيز مكانة المملكة مركزاً إقليمياً وعالمياً للأعمال والاستثمار، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية 2030.

جانب دور تسريع إجراءات تأسيس الشركات في تقليص الوقت والتكلفة وتحسين رحلة المستثمر الأجنبي.

مقرات إقليمية

كما ارتفع عدد الشركات العالمية الحاصلة على تراخيص لإنشاء مقارها الإقليمية في العاصمة الرياض إلى أكثر من 676 شركة بنهاية عام 2025، في مؤشر يعكس تنامي جاذبية المملكة كمركز إقليمي رائد للأعمال. وأضافت الدراسة أن هذه المقرات تدعم نقل مراكز اتخاذ القرار الدولي، وتوطين أنشطة البحث والتطوير، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، فضلاً عن خلق وظائف نوعية، ونقل المعرفة، وزيادة الطلب على الخدمات المهنية والتقنية.

قطاعات واعدة

وحددت الدراسة القطاعات الأكثر جذباً لرؤوس الأموال خلال عام 2025، وفي مقدمتها قطاع الصناعة، الذي استقطب 18.4 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر، مستحوذاً على 31% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية غير النفطية. وفي قطاع التعدين، أشارت الدراسة إلى أن قيمة الثروات المعدنية في المملكة تتجاوز 9.4 تريليونات ريال، بالتزامن مع تسجيل استثمارات تعدينية جديدة بلغت 44 مليار ريال خلال عام 2025. أما قطاع التقنية والذكاء الاصطناعي، فقد شهد طفرة استثمارية كبرى، حيث تجاوزت قيمة المشروعات والاتفاقيات التقنية المعلنة خلال مؤتمر ليب (LEAP 2025) حاجز 14.9 مليار دولار.

وفيما يخص قطاع السياحة، فقد استقبلت المملكة 123 مليون سائح خلال عام 2025، بإجمالي إنفاق بلغ 304 مليارات ريال، فيما تجاوزت الاستثمارات الخاصة في قطاع النقل والخدمات اللوجستية 280 مليار ريال، مع تشغيل 24 مركزاً لوجستياً في مختلف مناطق المملكة، بما يرسخ مكانتها كحلقة وصل قارية في سلاسل الإمداد العالمية.

إقامة استثمارية

وتطرقت الدراسة إلى برنامج الإقامة المميزة، مؤكدة أنه أصبح أحد الممكّنات الاقتصادية الرئيسة

كشفت دراسة تحليلية حديثة أن المملكة العربية السعودية نجحت في تعزيز مكانتها ضمن أبرز وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، عبر منظومة اقتصادية متكاملة فتحت مجالات استثمارية واسعة أمام الشركات العالمية ورؤوس الأموال الدولية، لاسيما في قطاعات الصناعة، والتعدين، والتقنية، والذكاء الاصطناعي، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والخدمات المالية، والعقار. وأوضحت الدراسة، التي أعدها W7Worldwide للاستشارات الاستراتيجية والإعلامية، بعنوان «لماذا يختار المستثمرون السعودية؟ مقومات الجاذبية الاستثمارية وفرص النمو المستقبلي بالمملكة»، أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، وتطوير البيئة التنظيمية، وتسارع التحول الرقمي، أسهمت في تنويع الفرص الاستثمارية، ورفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 1.099 تريليون ريال بنهاية عام 2025، مع تسجيل تدفقات استثمارية جديدة بلغت 133.3 مليار ريال خلال العام ذاته.

مؤشرات قوية

وأظهرت الدراسة أن الاقتصاد السعودي واصل تحقيق مؤشرات أداء قوية تدعم جاذبيته الاستثمارية؛ حيث سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً حقيقياً بلغ 4.9% خلال عام 2025، فيما سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4.5%. كما ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 13% مقارنة بعام 2024، في حين وصل إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية الشاملة (بمختلف أشكالها) في المملكة إلى 3.323 تريليونات ريال، وهو ما يعكس اتساع قاعدة الاقتصاد غير النفطي، وارتفاع موثوقية المستثمرين الدوليين في السوق السعودية.

بيئة الاستثمار

وعلى صعيد بيئة ممارسة الأعمال، أكدت الدراسة أن تطوير البيئة التنظيمية ورقمنة الخدمات الحكومية أسهما في زيادة كفاءة التشغيل؛ حيث قفز عدد التراخيص الاستثمارية الصادرة خلال عام 2025 إلى 24.24 ألف ترخيص، مقارنة بـ 14.32 ألف ترخيص في عام 2024، مسجلاً نسبة نمو بلغت 68.5%، إلى

استبيان «الاقتصادية»

أغسطس 2026

تنوع الأدوات الاستثمارية حياة للأسواق المالية



السؤال

هل تؤيد عودة
أداة الأجل والبيع
المستقبلية
إلى البورصة
من جديد؟

☐ نعم

☐ لا

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والتفاعل مع الملفات والقضايا الاقتصادية من أصحاب المصلحة من المساهمين والمستثمرين، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وتبادل وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملًا للجهود وموجهاً لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة مساهمة في إسراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين. ونطرح في استبيان أغسطس 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهو ملف «عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية للبورصة».

التساؤل مستحق والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق وإعلاء الممارسة، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت مركز مالي متميز يتسم بالشفافية والجاذبية والريادة، وسؤال استبيان أغسطس يتمحور حول عودة أداة الأجل والبيع المستقبلية مرة أخرى للبورصة، خصوصاً وأنها أداة ناجحة وشهدت إقبال كبير وتاريخي، وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في ظل عدم وجود أدوات مطابقة تحظى بذات النجاح والإقبال، كما أن مثل هذه الأدوات تعتبر حياة بالنسبة للأسواق المالية لتلبية رغبات ومتطلبات مختلفة، وتحقق إيرادات وعمولات وتجذب شرائح عديدة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



وكالة الطاقة الدولية تخفض توقعات الطلب العالمي على النفط 4% في 2026

المعالجة في المصافي العالمية خلال يوليو بمقدار 1.8 مليون برميل يوميًا على أساس شهري إلى 80.9 مليون برميل يوميًا، لكنها ظلت أقل بنحو 5 ملايين برميل يوميًا عن مستويات العام السابق.

وتتوقع الوكالة انخفاض نشاط التكرير عالميًا بمتوسط 2.5 مليون برميل يوميًا في 2026، قبل ارتفاعه بمقدار 3.5 مليون برميل يوميًا خلال العام المقبل.

وتحركات أسعار النفط القياسية في نطاق واسع بلغ نحو 40 دولارًا للبرميل خلال يوليو ، مع تصاعد التقلبات المرتبطة بالتطورات الجيوسياسية. وبلغت الأسعار ذروتها عند نحو 105 دولارات للبرميل في 23 يوليو ، فيما أنهى خام بحر الشمال المؤرخ الشهر عند 96.80 دولار للبرميل، بارتفاع 25.67 دولار خلال يوليو، وكان يتداول قرب 92 دولارًا وقت إعداد التقرير.

إنتاج أوبك+

صعد إجمالي إنتاج دول تحالف أوبك+ إلى 34.53 مليون برميل يوميًا في يوليو/تموز، مقابل 33 مليون برميل يوميًا في يونيو/حزيران.

وزاد إنتاج السعودية إلى 8.24 مليون برميل يوميًا من 7.34 مليون برميل في يونيو، لكنه ظل أقل بنحو 2.11 مليون برميل يوميًا عن المستوى المستهدف البالغ 10.35 مليون برميل يوميًا.

كما ارتفع إنتاج العراق إلى 2.88 مليون برميل يوميًا من 2.41 مليون برميل، بينما تراجع إنتاج روسيا إلى 8.76 مليون برميل يوميًا من 8.86 مليون برميل في الشهر السابق



برميل يوميًا في بداية يوليو/تموز، قبل أن تتراجع إلى قرابة 12 مليون برميل يوميًا في وقت لاحق من الشهر.

عجز السوق والمخزونات

رفعت وكالة الطاقة تقديراتها لعجز سوق النفط العالمي خلال الربع الثالث من 2026 إلى 1.8 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 800 ألف برميل يوميًا فقط في تقريرها السابق. وهبطت مخزونات النفط العالمية المرصودة بنحو 69 مليون برميل، أو ما يعادل 2.2 مليون برميل يوميًا، خلال يوليو ، لتتراجع إلى أقل من 7.9 مليار برميل للمرة الأولى منذ أبريل/نيسان 2025.

وبلغ إجمالي السحب من المخزونات منذ نهاية فبراير وحتى نهاية يوليو نحو 410 ملايين برميل، بمتوسط 2.7 مليون برميل يوميًا.

أشار التقرير لارتفاع كميات الخام

يوميًا في 2026 إلى 102 مليون برميل يوميًا، قبل أن تنتعش بمقدار 8.3 مليون برميل يوميًا في 2027 لتصل إلى 110.3 مليون برميل يوميًا.

اضطرابات جيوسياسية

ارتفع إنتاج النفط في منطقة الخليج بمقدار 2.5 مليون برميل يوميًا خلال يوليو إلى 23.9 مليون برميل يوميًا، لكنه ظل أقل بنحو 8.3 مليون برميل يوميًا عن مستويات ما قبل الحرب.

وتراجعت صادرات المنطقة، بما في ذلك الشحنات عبر الطرق التي تتجاوز مضيق هرمز، بمقدار 2.1 مليون برميل يوميًا إلى 15 مليون برميل يوميًا، بعدما أغلق الممر البحري فعليًا مرة أخرى في أوائل يوليو/تموز وتعرضت بنية تحتية نفطية وناقلات لهجمات.

وبلغت تحميلات النفط نحو 20 مليون

خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2026، متوقعة تراجعته بمقدار 1.6 مليون برميل يوميًا أو حوالي 4%، في ظل استمرار إغلاق مضيق هرمز وارتفاع أسعار الوقود، فيما توقعت انخفاض متوسط الإمدادات العالمية بمقدار 4.3 مليون برميل يوميًا إلى 102 مليون برميل يوميًا خلال العام.

ويزيد الانخفاض المتوقع في الطلب بنحو 510 آلاف برميل يوميًا عن تقديرات الوكالة في تقريرها السابق، بحسب تقرير سوق النفط الصادر الأربعاء.

ملاحظات الطلب والإمدادات :

تتوقع الوكالة انكماش الطلب العالمي على النفط بمقدار 4.9 مليون برميل يوميًا على أساس سنوي خلال الربع الثاني من 2026، قبل أن يتباطأ التراجع إلى 2.8 مليون برميل يوميًا في الربع الثالث.

من المتوقع أن يعود الطلب إلى النمو خلال الربع الأخير من العام، بزيادة 580 ألف برميل يوميًا، قبل أن يرتفع بنحو 2.4 مليون برميل يوميًا في 2027.

ارتفعت إمدادات النفط العالمية 2.4 مليون برميل يوميًا خلال يوليو/تموز إلى 101.5 مليون برميل يوميًا، لكنها ظلت أقل بنحو 6.3 مليون برميل يوميًا مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

خفضت الوكالة تقديراتها لإمدادات الربع الثالث بنحو 1.7 مليون برميل يوميًا مقارنة بتقرير الشهر الماضي، بسبب تجدد الأعمال القتالية والاضطرابات البحرية.

تتوقع وكالة الطاقة انخفاض متوسط الإمدادات العالمية بنحو 4.3 مليون برميل

صناديق التحوط تراهن على تراجع أسهم الذكاء الاصطناعي

يونيو، إلا أن حجم مراكز البيع على المكشوف عليها ازداد خلال يوليو .

كما خفضت صناديق التحوط مراكز الشراء في إنفيديا وزادت مراكز البيع على المكشوف في السهم، رغم أن إجمالي مراكز الصناديق في الشركة ظل يميل إلى الشراء.

ضغوط على أسهم الرقائق

تزامنت زيادة الرهانات على تراجع أسهم الذكاء الاصطناعي مع خسائر حادة لقطاع التكنولوجيا خلال يوليو ، إذ هبط مؤشر أسهم أشباه الموصلات الأمريكية 20%، فيما تراجع مؤشر كوسبي الكوري، الذي يضم عددًا كبيرًا من شركات التكنولوجيا، بنحو 22%.

وسجل المؤشران أكبر انخفاض شهري لهما منذ 2008، وسط مخاوف بشأن تقييمات شركات الرقائق ومدى استدامة الإيرادات المرتفعة المرتبطة بالإنفاق على الذكاء الاصطناعي.

وأفادت بيانات Hazeltree أن المستثمرين في وول ستريت جنوا أرباحًا من بعض أكبر الرباحين في قطاع البنية التحتية للذكاء الاصطناعي هذا العام، دون التخلي عن الاستثمار في القطاع بالكامل، مع إعادة توجيه رؤوس الأموال نحو الشركات التي أظهرت قدرة أكبر على تحقيق الإيرادات من تقنيات الذكاء الاصطناعي. ويمكن أن تؤدي المستويات المرتفعة من مراكز البيع على المكشوف إلى تضخيم صعود السهم، إذا دفعت المكاسب المستثمرين المراهنين على انخفاضه إلى إعادة شراء الأسهم لتغطية مراكزهم.

وهي رهانات تستفيد من انخفاض سعر السهم، في شركات Super Micro Computer و CoreWeave و Nebius Group خلال يوليو/تموز.

وجاءت الشركات الثلاث ضمن قائمة أكثر 10 أسهم تعرضًا للبيع على المكشوف بين عملاء Hazeltree، الذين يتجاوز عددهم 700 صندوق تحوط.

وكانت الشركات الثلاث ضمن القائمة نفسها في

زادت صناديق التحوط رهاناتها على انخفاض عدد من أسهم الذكاء الاصطناعي خلال يوليو ، بالتزامن مع موجة بيع واسعة لأسهم الرقائق وسط مخاوف المستثمرين بشأن التقييمات المرتفعة واستدامة الإيرادات القوية لشركات القطاع، وفقًا لتقرير صادر عن منصة البيانات Hazeltree.

ورفعت صناديق التحوط مراكز البيع على المكشوف،



متماشياً مع التوقعات... ويضعف مبررات التشديد النقدي

التضخم الأميركي يتباطأ إلى 3.4% في يوليو

جانب السحب من مخزونات النفطية، في تخفيف حدة الصدمة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار الخام الذي أشعلته الحرب في الشرق الأوسط. إلا أن بعض الاقتصاديين أشاروا إلى أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى.

وأضافوا أن الولايات المتحدة ودولاً أخرى ستحتاج في مرحلة ما إلى إعادة بناء مخزونات النفطية، ما قد يبقي أسعار الخام مرتفعة.

ورغم أن تباطؤ التضخم في يوليو قد يخفف توقعات رفع أسعار الفائدة، فإنه من المرجح ألا يخفف الضغوط عن المستهلكين، في ظل عدم مواكبة نمو الأجور لارتفاع الأسعار.

وأدى ارتفاع تكاليف المعيشة إلى تراجع نظرة العديد من الأميركيين إلى ترمب، وقد يؤثر سلباً في فرص الحزب الجمهوري في انتخابات التجديد النصفي المقررة في نوفمبر (تشرين الثاني)، والتي ستحدد السيطرة على الكونغرس الأمريكي خلال العام المقبلين.

وكان ترمب قد فاز بالانتخابات الرئاسية لعام 2024، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى تعهده بخفض التضخم.

ويتتبع البنك المركزي الأميركي مؤشرات أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي لقياس تقدمه نحو هدف التضخم البالغ 2 في المائة. وجاء تقرير التضخم بعد بيانات الأسبوع الماضي التي أظهرت فقدان الاقتصاد الأميركي وظائف بشكل مفاجئ خلال الشهر الماضي.

وقبل صدور التقرير، كانت الأسواق المالية تسعّر احتمالاً يقارب 46 في المائة لرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة في اجتماعه المقرر يومي 15 و16 سبتمبر وفقاً لأداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي».

وسيطلع صناع السياسة النقدية قبل اجتماع سبتمبر على بيانات التضخم والتوظيف لشهر أغسطس ويتوقع اقتصاديون تسارع وتيرة ارتفاع أسعار المستهلكين في أغسطس، في انعكاس للارتفاع الأخير في أسعار النفط، كما يتوقعون انتعاش نمو الوظائف مع تلاشي التأثيرات الموسمية.

وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أبقى الشهر الماضي سعر الفائدة القياسي لليلة واحدة في نطاق 3.50 في المائة إلى 3.75 في المائة.

وساعد وضع الولايات المتحدة كمصدر صافٍ للنفط، إلى

ارتفعت أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة بوتيرة طفيفة في يوليو بما يتماشى مع التوقعات، في تطور قد يضعف مبررات مجلس الاحتياطي الفيدرالي لرفع أسعار الفائدة الشهر المقبل.

وأفاد مكتب إحصاءات العمل التابع لوزارة العمل الأميركية يوم الأربعاء بأن مؤشر أسعار المستهلكين ارتفع بنسبة 0.1 في المائة الشهر الماضي، بعد انخفاضه 0.4 في المائة في يونيو (حزيران)، وهو أول تراجع له منذ ست سنوات. وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشر بنسبة 3.4 في المائة في يوليو مقارنة مع 3.5 في المائة في يونيو.

وباستثناء مكسب الغذاء والطاقة المتقلبين، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.2 في المائة في يوليو، بعد استقراره في يونيو. وعلى أساس سنوي، ارتفع المؤشر الأساسي بنسبة 2.5 في المائة، مقارنة مع 2.6 في المائة في الشهر السابق.

وكان اقتصاديون استطلعت «رويترز» آراءهم قد توقعوا ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 0.1 في المائة على أساس شهري، وصعود المؤشر الأساسي بنسبة 0.2 في المائة.



اتفاقية أممية ترفع ثقة تعاملات التجارة الإلكترونية السعودية

منظومة قانونية قادرة على التعامل مع طبيعة التجارة الحديثة، حسب العلمي.

وأكمل أن قيمة هذه الخطوة ستظهر في التطبيق؛ «فكلما أصبحت الإجراءات الإلكترونية أكثر وضوحاً وموثوقة وأقل تعقيداً، انعكس ذلك على تكلفة ممارسة الأعمال وسرعة إبرام الصفقات، ومن ثم على تنافسية الاقتصاد السعودي»، مؤكداً أنها خطوة تشريعية قد تبدو فنية في ظاهرها، لكنها في جوهرها جزء من التحول نحو اقتصاد أكثر انفتاحاً ورقمية واتصالاً بالأسواق العالمية.

أنظمة آلية

الجدير بالذكر أن توجه الحكومة الجديد يُعزز ثقة التعاملات بين الشركات السعودية ونظيرتها الأجنبية؛ حيث يمكن أن تتم مراحل التفاوض والعرض والقبول وإرسال المستندات إلكترونياً، مع وجود إطار قانوني دولي أوضح للاعتراف بهذه التعاملات، ما يُقلل من الوقت والتكاليف الإدارية، والمستندات الورقية والمراسلات التقليدية، إضافة إلى النزاعات حول حجية المراسلات الإلكترونية، وعدم اليقين القانوني عند التعامل مع شركات في دول أخرى.

كما أن الاتفاقية تتعامل مع مسائل مهمة مثل وقت ومكان إرسال وتسليم الخطاب الإلكتروني، بل تضع أحكاماً للعقود التي تنشأ بواسطة أنظمة آلية دون أن يراجع الإنسان كل خطوة، وهو أمر مهم جداً مع تطور التجارة الرقمية والأنظمة المؤتمتة.

القانوني بشأن صحتها وقابليتها للإنفاذ.

وقال وزير التجارة، رئيس المركز السعودي للتنافسية والأعمال، الدكتور ماجد القصبي، إن صدور قرار مجلس الوزراء بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن موثوقية استخدام الخطابات والتعاملات الإلكترونية في العقود الدولية يُسهل حركة التجارة العالمية، ويدعم تنافسية الأعمال وأطرها التشريعية.

القواعد القانونية

من ناحيته، ذكر خبير التجارة الدولية، الدكتور فواز العلمي أن أهمية هذه الخطوة تتجاوز الاعتراف بالعقود والمراسلات الإلكترونية؛ فهي تعكس تحولاً في طريقة بناء الثقة في التجارة الدولية.

وأردف: «فاليوم لم تعد سرعة إتمام الصفقة وحدها معياراً للتنافسية، بل أصبح وضوح القواعد القانونية التي تحكمها، وقدرة الأطراف في دول مختلفة على التعامل ضمن إطار مفهوم ومتقارب، من العناصر الأساسية في اتخاذ القرار التجاري».

ويرى الدكتور العلمي أن انضمام المملكة إلى هذا الإطار الدولي يمنح الشركات السعودية فرصة أكبر للتحرك بثقة بالأسواق العالمية، خصوصاً مع التوسع المتسارع في التجارة الرقمية والخدمات الإلكترونية.

سرعة إبرام الصفقات

كما أنه يبعث رسالة مهمة للمستثمر والشريك التجاري الأجنبي، مفادها أن البيئة التشريعية السعودية لا تكتفي بمواكبة التحول الرقمي، بل تسعى إلى بناء

ففي خطوة تعكس توجه المملكة نحو ترسيخ بيئة تشريعية مواكبة للتحول الرقمي، وافق مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، بما يُعزز موثوقية التعاملات الإلكترونية العابرة للحدود، ويدعم الاعتراف القانوني بالعقود والمراسلات الرقمية في التجارة الدولية.

والمقصود باتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (نيويورك 2005)، التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي «الأونسيترال». وهدفها الأساسي أن يكون العقد أو المراسلة الإلكترونية في التجارة الدولية قابلاً للاعتراف والتنفيذ قانونياً مثل نظيره الورقي.

قرار مجلس الوزراء الجديد يمنح الشركات المحلية والمتعاملين معها دولياً إطاراً قانونياً أكثر وضوحاً وثقة، بما يُسهّم في تسهيل التجارة الرقمية، وخفض تكلفة الإجراءات، ورفع تنافسية بيئة الأعمال السعودية على الساحة العالمية.

تطوير البيئة التشريعية

وتأتي المصادقة على الاتفاقية امتداداً لجهود المملكة في تطوير البيئة التشريعية للأعمال، وتعزيز مواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما يُسهّم في تيسير استخدام الخطابات الإلكترونية في العقود والتعاملات التجارية الدولية، وتعزيز موثوقيتها واليقين

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

قراءنا الأعزاء..

خدمة إرسال الواتس أب تواجه
مشاكل فنية وتحديات
في الإرسال تابعونا

عبر الحسابات التالية

قناة الاقتصادية الكويتية على واتساب



www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059



Sales@sunlightenme.com



Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

صندوق الثروة النرويجي يحقق 184.3 مليار دولار أرباحاً للنصف الأول

أعلن صندوق الثروة السيادي النرويجي، الذي تبلغ قيمته 2.3 تريليون دولار، وهو الأكبر في العالم، يوم الأربعاء، تحقيق أرباح قياسية بلغت 1.75 تريليون كرونة نرويجية (184.3 مليار دولار)، خلال النصف الأول من العام، مدعوماً بأداء أسهم شركات التكنولوجيا.

وقال الرئيس التنفيذي للصندوق، نيكولاي تانغن، في بيان مصاحب لنتائج النصف الأول: «يعود هذا الأداء القوي إلى العوائد الجيدة في سوق الأسهم، ولا سيما أسهم شركات التكنولوجيا الآسيوية».

وأعلن الصندوق، أمس وللمرة الأولى، امتلاكه حصة تبلغ 0.05 في المائة في شركة «سبايس إكس»، بقيمة 1.22 مليار دولار حتى 30 يونيو (حزيران)، ضمن قائمة محدّثة لممتلكاته. وتُعد هذه الحصة محدودة مقارنة باستثمارات الصندوق الأخرى في قطاع التكنولوجيا.

وأظهرت بيانات الصندوق امتلاكه حصة تبلغ 1.28 في المائة في شركة «إنفيديا» بقيمة 62 مليار دولار، وحصة 1.24 في المائة في شركة «أبل» بقيمة 52 مليار دولار، وحصة 1.17 في المائة في شركة «ألفابت» بقيمة 50 مليار دولار، وحصة 1.27 في المائة في شركة «مايكروسوفت» بقيمة 35 مليار دولار، وحصة 1.7 في المائة في شركة تايوان لصناعة أشباه الموصلات «تي إس إم سي» بقيمة 34 مليار دولار.

وبشكل عام، يستثمر الصندوق في نحو 7100 شركة حول العالم، إلى جانب استثماراته في الأسهم والعقارات ومشروعات الطاقة المتجددة.

وارتفعت أسهم شركة «سبايس إكس»، بشكل حاد، عقب طرحها العام الأولي القياسي في أواخر يونيو، قبل أن تتراجع بقوة مع تساؤل المستثمرين عما إذا كان التقييم المرتفع للشركة، البالغ 77 ضعف الإيرادات المتوقعة، مبرراً.

عوائد السندات تعيد مستثمري اليابان إلى سوق الدّين

فإنها لا تزال تمثل حصة صغيرة من سوق السندات الحكومية الإجمالي.

وتسعى الحكومة إلى توسيع قاعدة المستثمرين في هذه الأدوات، وهو أمر يكتسب أهمية متزايدة في وقت يواجه فيه بنك اليابان الانسحاب التدريجي من السوق.

وقال شينيتشي ساوامورا، المدير العام لقسم الدخل الثابت في «إس بي أي للأوراق المالية»، إن منحنى العائد الياباني أصبح من الأكثر انحداراً بين الاقتصادات الكبرى، إلا أن المستثمرين الأفراد لم يحصلوا حتى الآن على فرص كافية للاستفادة من هذه التحركات.

وتتبع الشركة سندات حكومية يابانية بأجل تتراوح بين 10 و40 عاماً منذ عام 2021، في محاولة لتوسيع الخيارات المتاحة للأفراد. وتزداد أهمية جذب المستثمرين المحليين مع توقعات بتراجع دور بنك اليابان كمشتري رئيسي للسندات. ووفق تقديرات تاكافومي ياماواكي، رئيس بحوث أسعار الفائدة في اليابان، لدى «جيه بي مورغان للأوراق المالية»، يُتوقع أن يخفض البنك المركزي حيازاته من السندات الحكومية بنحو 48 تريليون ين خلال السنة المالية الحالية، مع استمرار وتيرة الخفض مستقبلاً.

وفي المقابل، يُتوقع أن تزيد الحكومة إصدار السندات الحكومية بنحو 15 تريليون ين هذا العام، مع استمرار الاعتماد على أسواق الدّين لتمويل خطط التحفيز وخفض الضرائب

سندات منخفضة الكوبون بأجل طويلة تصل إلى 20 عاماً، وهي سندات صدرت في السنوات التي كان فيها بنك اليابان يتبنى سياسة نقدية فائقة التيسير.

حصة صغيرة

وقد تراجعت أسعار هذه السندات بقوة مع ارتفاع العوائد خلال الفترة الأخيرة، إلا أن هذا الانخفاض يمنح المستثمر الذي يشتريها بخصم ويحتفظ بها حتى الاستحقاق، فرصة للاستفادة من استرداد القيمة الاسمية كاملة، فضلاً عن العائد الدوري. ولسنوات، اقتصرت القناة الرئيسية أمام الأسر اليابانية للاستثمار في الدين الحكومي على السندات المخصصة للأفراد بأجل 3 و5 و10 سنوات، وهي أدوات غير متداولة في السوق الثانوية. ورغم نمو الإقبال عليها،

السندات الحكومية طويلة الأجل جداً. ورغم أن أحجام هذه الصناديق لا تزال محدودة نسبياً؛ إذ لا تتجاوز في العادة 3 مليارات ين، فإن انتشارها يحمل دلالة مهمة على عودة الحيوية إلى سوق الدين المحلية.

وقال تاكايوكي ياغي، أحد المسؤولين التنفيذيين في «ميتسوبيشي يو إف جيه»، إن الاستثمار في السندات الحكومية اليابانية كان يعني حتى وقت قريب قبول عوائد ضعيفة للغاية، وربما خسائر فعلية بعد التضخم، أما اليوم فأصبح من الممكن بناء محفظة أكثر توازناً تجمع بين الأسهم والسندات، وتحقق تنوعاً أقرب إلى النماذج التقليدية للاستثمار.

ومن المقرر أن تطلق الشركة صندوقاً جديداً في سبتمبر (أيلول)، يركز على

بعد سنوات طويلة كانت فيها السندات الحكومية اليابانية مرادفاً للعوائد الهزيلة، بدأ المشهد يتغير سريعاً. فمع صعود العوائد إلى مستويات لم تشهدها السوق منذ عقود، تحولت أدوات الدين الحكومية مجدداً إلى خيار استثماري جذاب، وبدأ مديرو الأصول المحليون في طرح منتجات تستهدف المستثمرين الأفراد الذين يبحثون عن بدائل أكثر أماناً من الأسهم، وأكثر جاذبية من الودائع التقليدية.

وتعكس هذه الموجة تحولاً أعمق في سوق السندات اليابانية التي ظلت لأكثر من عقد تحت هيمنة بنك اليابان، في ظل سياسات نقدية شديدة التيسير، دفعت العوائد إلى مستويات متدنية للغاية. أما الآن، ومع بدء البنك المركزي تقليص حيازاته ورفع أسعار الفائدة تدريجياً، بدأت العوائد الطويلة الأجل ترتفع إلى مستويات تنافس نظيراتها في الأسواق العالمية. وتُتداول السندات الحكومية اليابانية لأجل 30 عاماً بعائد يقترب من 4 في المائة، وهو مستوى أعلى من عائد السندات الألمانية لأجل 30 عاماً البالغ نحو 3.6 في المائة، ولا يبتعد كثيراً عن عائد سندات الخزينة الأميركية لأجل 30 عاماً الذي يدور حول 5.2 في المائة.

هذا التحول دفع شركات إدارة الأصول اليابانية إلى التسابق لاقتناص مدخرات الأفراد. وانضمت «ميتسوبيشي يو إف جيه لإدارة الأصول» إلى «دايوا لإدارة الأصول» و«أموفا لإدارة الأصول» في طرح صناديق استثمارية تركز على



شركة أسماك روبيان هاوس

سوق شرق



روبيان هاوس
Robian House
Seafood Restaurant

متوفر لدينا جميع أنواع الأسماك المحلية والمستوردة بأفضل الأسعار

للطلب: 66682070

جودة - سعر - ثقة



الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

صدقت «الاقتصادية» وسبقت

وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الخبر 20 أكتوبر

مطلوب ضوابط إضافية من وأج

الحكومة تضمن سرعة الإفصاح

حكم بقيمة 129.904 مليون دولار

لصالح بنك إسلامي كبير

129 مليون دولار لا أثر له؟

الحكومة وأعلن أنطوني الحكيم

الحكومة وأعلن أنطوني الحكيم

الحكومة وأعلن أنطوني الحكيم



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf